

محضر الجلسة رقم 766**التاريخ:** الثلاثاء 3 شعبان 1432 (5 يوليوز 2011)**الرئاسة:** المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.**التوقيت:** ثلاث ساعات وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفوية.**السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بسم الله، أعلن عن افتتاح الجلسة.

حضرات السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شهدت بلادنا يوم الجمعة فاتح يوليوز الجاري محطة تاريخية من خلال المصادقة على الدستور الجديد بأغلبية ساحقة وبمشاركة مكثفة، جسدت بحق تجديد التعاقد بين العرش والشعب، ورسمت ملحة وطنية أخرى لتعزيز الديمقراطية وتعميق خيار دولة المؤسسات ومغرب الحقوق والحريات، وترسيخ مسار الجهوية المتقدمة كمدخل رئيسي لتسريع وتيرة التنمية.

كما أن هذا الدستور الجديد يؤسس لفصل حقيقي للسلط في إطار التوازن والتكامل والاستقلالية، وهي ركائز تفتح آفاقا واسعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحتم على مختلف المؤسسات المنتخبة تعزيز مجهوداتها لتفعيل أمثل لمضامين هذا الدستور الجديد في مختلف جوانبه التشريعية والتنموية والمؤسسية.

حضرات السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسرني، بهذه المناسبة، أن أتقدم باسمكم جميعا إلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله وإلى الشعب المغربي بتهانينا الحارة على هذا الإنجاز التاريخي الذي سينقل بلادنا إلى مصاف الدول العريقة في الديمقراطية.

وبهذه المناسبة، أعلن عن افتتاح هذه الجلسة طبقا لأحكام الدستور والقانون الداخلي للمجلس.

وقبل الشروع في تناول الكلمة للدخول في الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين ليطلع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، فليفضل السيد الأمين مشكوراً.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء،

توصلت رئاسة المجلس برسالة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يبلغ فيها طلبي السيدين الوزيرين، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامه ووزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، بتقديم السؤالين الشفهيين الموجهين إليهما في بداية الجلسة.

كما يبلغنا طلب السيد وزير العدل بتأخير تقديم السؤال الشفهي الوحيد الموجه إليه إلى آخر الجلسة، وكذلك طلب السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية بتأخير تقديم السؤال الشفهي الموجه إليه مباشرة بعد قطاع الاتصال.

وعرف جدول أعمال هذه الجلسة استدراكا خاصا بطلب الإضافة إلى جدول الأعمال السؤالين الشفهيين التاليين:

أولا، السؤال الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول الوضعية الاجتماعية للأئمة والوعاظ، للمستشارين المحترمين السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة؛

والسؤال الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول ضمان فرص العمل اللائق لأصحاب الشواهد والكفاءات العلمية، للمستشارين المحترمين السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة.

كما نخطط مجلسكم الموقر علما أننا سنكون مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عمومية مخصصة للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الخمسة التالية:

أولا، مشروع قانون رقم 39.09 يقضي بإحداث وتنظيم المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل؛

المقترح الثاني يقضي بتعديل الفصوص 32، 37، 38، 39، 63، 431 من قانون المسطرة المدنية، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛ المشروع الثالث يحمل رقم 38.09 يقضي بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية؛

المشروع الرابع هو مشروع قانون رقم 38.10 يتعلق بالهيآت بين المهنية للفلاحة والصيد البحري؛

المشروع الخامس هو مشروع قانون رقم 39.10 يتعلق بالتجميع الفلاحي.

وبالنسبة للأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 5 يوليوز، يتعلق الأمر بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 14 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتائية: سؤالان؛

الأسئلة المرتبطة بحاجة بلادنا إلى أن تجدد الأحزاب السياسية كلها، وأن تعيد النظر في الكثير من الجوانب المرتبطة بخطابها وآليات اشتغالها وطرق تواصلها، وطرق إفران نخب جديدة قادرة على أن تنزل وأن تطبق مضامين هذا الدستور المتقدم.

من جملة القضايا المهمة كذلك، هو حاجة بلادنا إلى أن نتعباً جميعاً من أجل مواجهة هذا العدو اللدود، المتمثل في الفساد والمفسدين، اللذين عاثوا في هذه البلاد الفساد، ومصوا دماء المغاربة.

وقد لا نتفاجأ أن تتسع مساحة الاحتجاج والمطالبة بالحقوق، وأن تتسع مساحات الانتفاضة والاحتجاج ضد المتسلطين على تدبير الشأن العام وضد اللذين لم يشبعوا من نهب المال العام ومن التلاعب بمصالح المواطنين، مثل ما يحدث في هذه اللحظة بالذات في فاس، حيث يخرج الآلاف من المواطنين ضد أولئك الذين نهبوا ولازالوا يهبون.

لابد كذلك أن نثير الانتباه بأن هناك قضايا على درجة كبيرة من الاستعجالية، تفرض نفسها على جدول أعمال الحكومة، الحكومة واقعيًا أنهت محامها، وعندما نجد بأن هناك الآلاف والملايين من المغاربة ديانا في الخارج، يتوافدون على أرض الوطن وهم يلاقون الكثير من المعاناة، على سبيل المثال، مثل ما يقع في هذه الأيام مع شركة (La RAM)، من تعسفات ومن تأخير في مواعيد القطارات...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة الآن للفريق الفيدرالي من أجل إحاطة المجلس علماً بقضية طارئة، فيفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

في إطار المادة 128 من القانون الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني علماً بظاهرة أصبحت لازمة ومزمنة في الممارسة البرلمانية، وتتجلى في الغيابات المتكررة للسادة الوزراء عن الجلسة الدستورية ليوم الثلاثاء، والتي من خلالها تتم مراقبة العمل الحكومي.

فخلال الدورة التشريعية الحالية، والتي انطلقت منذ 8 أبريل إلى غاية يومه الثلاثاء 5 يوليوز، أي 13 جلسة، فإن مجموع غيابات السادة الوزراء بلغ 108 غياب، موزعة على الشكل التالي:

- القطاعات الاجتماعية: 28 غياب؛
- القطاعات الإنتاجية: 27 غياب؛
- القطاعات الإدارية: 44 غياب؛
- البنية التحتية: 9 غيابات.

- عدد الأجوبة الكتابية: جوابان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين، ربما هناك نقطة نظام.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الرئيس.

نقطة نظام ديانا اليوم تأتي حول غياب الوزراء وعدم الاستجابة للأسئلة ديانا.

وجمنا سؤالا آنيا، السيد الرئيس، للحكومة حول تدبير ملف النفايات في المدن الكبرى. للأسف اليوم تظاهر في مدينة فاس ما يناهز 2000 مواطنة ومواطن، تندد بهذا التخاذل لمعالجة ملف تدبير النفايات في المدن الكبرى.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. سنستمع إلى مختلف الإحاطات، إحاطة المجلس علماً بقضايا طارئة في إطار المادة 128 من النظام الداخلي للمجلس، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة من أجل إحاطة مجلسنا الموقر علماً بقضية طارئة، فيفضل السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس.

كما أشرتم في بداية انطلاق أشغال هذه الجلسة، فنحن، السيد الرئيس، نعيش في هذه الفترة أجواء بداية تشكل مرحلة جديدة، تفيد كل المعطيات والمؤشرات بأنها ستكون بحول الله مرحلة نوعية واعدة وحاسمة في تاريخ بلادنا المعاصر، بعد التجاوب الواسع النطاق لمختلف فئات الشعب المغربي مع الدستور الجديد.

ونود بهذه المناسبة، من موقعنا كفريق في البرلمان، أن نهني الشعب المغربي وأن نهني جلالة الملك على هذه الخطوة البالغة الأهمية، والتي ستكون بالتأكيد إحدى الخطوات المهمة التي تضاف لخطوات قطعتها بلادنا في درب الإصلاح خلال العشرية الأخيرة، درب توطيد البناء الديمقراطي الحديث.

ويقدر ما نشعر بافتخار واعتزاز أن تكون بلادنا قد خطت بكل هدوء ودرجة عالية من النضج والمسؤولية هذه المرحلة، فلا بد أن نثير الانتباه بأن المصادقة على الدستور هي بداية لأوراش متعددة، علينا جميعاً أن نتعباً من أجل إنضاجها ومباشرتها.

وفي غمرة هذا الانجاز التاريخي، لا يجب أن ننسى بأن هناك أسئلة على درجة كبيرة من الأهمية مطروحة اليوم على جدول أمتنا، ومن ضمنها

مع الإشارة إلى أن الميزانيات المخصصة لهذه القطاعات خلال سنة 2011، هي على الشكل التالي:

- القطاعات الاجتماعية ما يفوق 67,96 مليار درهم؛
- القطاعات الإنتاجية: 12,57 مليار درهم؛
- القطاعات الإدارية: 31,15 مليار درهم؛
- البنيات التحتية: 13,26 مليار درهم.

فهل هذه الغيابات المتكررة للسادة الوزراء والمنافية لمقتضيات الفصل 67 من الدستور الجديد، سيتم تفعيل دور البرلمان، وخاصة دور المعارضة، كما يقتضيه الفصل 10 المتعلق بمساءلة ومراقبة الحكومة فيما يخص استهلاك وإفناق المال العام؟

السيد الرئيس،

إننا وبعد المصادقة على الدستور الجديد في حاجة إلى إصلاح أدوات الإصلاح، وإلى تغيير العقلية الحاملة للدستور والممارسة السياسية لمختلف الفاعلين للارتقاء بالأداء البرلماني والحكومي وتفعيل دور المؤسسات، فهل سيتخلى السادة الوزراء المحترمين عن ظاهرة الغياب واحترام مقتضيات الفصل 67 من الدستور؟

وهل سيتمكن الدستور الجديد في إطار دسترة مؤسسات الحكامة من محاربة كل المفسدين وتجار الانتخابات واللوبيات الاقتصادية التي استفادت من الربح الاقتصادي؟

وهل سيتم القطع النهائي مع كل الممارسات المشينة خلال الاستحقاقات السياسية القادمة، وضمان نزاهة وشفافية الانتخابات؟

وتجدد الإشارة أيضا إلى أن الفريق الفيدرالي، تقدم خلال هذه السنة التشريعية بطلب عقد 10 اجتماعات للجان المتخصصة، بحضور السادة الوزراء المعنيين للتداول والنقاش ومساءلة الحكومة حول قضايا طارئة ومهمة، تم القطاعات الوزارية التالية: التشغيل، النقل، العدل، المالية، الخارجية، الطاقة والمعادن.

لكن للأسف، لا من محجب، فمتى ستقلع الحكومة عن هذا السلوك المضر والمعيق للعمل البرلماني؟

وبكل موضوعية أيضا نسجل أسفنا وامتعضنا من استمرار ظاهرة غياب البرلمانيين، فهل سيعيد الدستور الجديد الروح والبريق للمؤسسة التشريعية؟

إن الممارسة العملية هي الكفيلة بترجمة وإعطاء روح جديدة لنص الوثيقة الدستورية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة الآن لفريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

خلال أربعة أشهر مضت، عرف المغرب تظاهرات وحرًا سياسيا واجتماعيا لم يسبق له مثيل، رسم من خلاله لوحة رائعة على مدى وعيه وقبوله واستحماله لكل الخلافات، وقدرته على تديرها والخروج بنتائج ديمقراطية يرضاه الجميع.

فانخرطت الدولة والمؤسسات والهيئات السياسية في هذا الحراك، لأول مرة تعاملت الدولة مع هذا الحراك والحكومة كذلك بما يتطلب من أسلوب حضاري للتوفيق بين وجوب احترام حقوق الناس في التظاهر والتعبير الحر عن آرائهم وبين واجب تمكين وتأييد أرضية السلم والثقافة على الجدل والحوار السلم. لأول مرة فتحت وسائل الإعلام العمومية لكل ذوي الرأي كيفما كان موقعهم، من معتدل ومتطرف وقابل ورافض ومشاكس وكل من يحمل الرأي، مادام الأمر يتعلق بحوار وطني.

كل هذا نتج عنه تداول واسع، انتهى بالاستفتاء والأجواء الرائعة التي مر فيه، ثم تحقيق درجة كبيرة، إن لم نقل قياسية، في مستوى المشاركة للتعبير عن الآراء. هذا يحق لنا جميعا أن نفتخر به وأن نجعله تمهيدا لأفق مستقبل يدعوننا جميعا لاتخاذ ما يلزم اتخاذه في مستوى رهانات ومطامح المغاربة.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

اليوم نطرح السؤال بكل نزاهة وموضوعية، هل التظاهر العنيف بعد الاستفتاء على الدستور، يسير في الطريق الذي رسمه المغاربة معارضين ومساندين للدستور؟ هل الحل السلمي لكل الخلافات السياسية لا بد أن يمر عبر التحدي والصراع؟

أظن أن الجواب على هذا السؤال، أمام ما حصل خلال هذه الأربعة أشهر، يستدعي الكثير من الجدية والكثير من الجرأة والشجاعة. لذلك، يجب التنديد بما وقع يوم الأحد الماضي، كيفما كانت الجهات التي تدعو لها، مساندة أو مناهضة للدستور، لا بد أن يستمر حق المغاربة في التعبير عن الرأي بكل موضوعية وشفافية، لا بد أن يستمر واجب تحقيق السلم وتحقيق النزاهة.

لذلك، السيد الرئيس، السادة الوزراء، نرى أن واجب الدعوة إلى الانخراط الكلي للجميع في الديناميكية التي فتحتها مرجعيات أساسية، حققها المغاربة، مرجعية 20 فبراير، مرجعية 9 مارس، مرجعية 17 يونيو،

مرجعية فاتح يوليوز الحالي.

إن الدستور الذي صوت عليه المغاربة، أصبح يلزم الجميع، والعمل من أجل تفعيله وتنزيل مبادئه وضمان احترامه أمر يهمنا جميعا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن للفريق الحركي، فليفضل السيد الرئيس لإحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارون المحترمون،

لقد شكل يوم الجمعة فاتح يوليوز عيدا للديمقراطية، عيدا لفوز المغرب من خلال المصادقة على الدستور الجديد بشبه إجماع منقطع النظر وبمشاركة مكثفة، أسست لتعاقد جديد ومتجدد بين العرش والشعب، وأكدت بما لا يدع مجالا للشك إيمان المغاربة بالإرادة في التغيير في ظل مجتمع آمن ومستقر.

كما شكلت أجواء يوم الاستفتاء ومرحلة الحملة السابقة دليلا واضحا على الدينامية التي تطوع عمل مختلف مكونات الشعب المغربي وقواه الحية، حيث مرت هذه الاستحقاقات في أجواء سلمية، رسمت الاستثناء المغربي المتمثل في قدرته الخلاقة على تدبير واستيعاب الاختلاف والتنافس من أجل مستقبل يتقاسمه الجميع ومن أجل مغرب يكرم كافة أبنائه، مغرب يعرف من أين أتى وإلى أين يسير، مغرب ديمقراطي، تنموي، دائم التمسك بثوابته الوطنية وهويته المتنوعة بمكوناتها وروافدها.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

إن الميثاق الدستوري الجديد بمضامينه الواعدة، سيشكل مدخلا جديدا لتعزيز المسار الديمقراطي لبلادنا من خلال وضع أسس متينة لفصل مرن ومتكامل بين مختلف السلطات، وعبر التجسيد الدستوري للتعددية السياسية والثقافية وإرساء ركائز الحكامة الجيدة وتعميق خيار الجهوية المتقدمة كوابة أساسية لسياسة القرب. كما يفتح هذا الدستور كذلك أفقا واسعا لتحسين المغرب الحقوقي وتوسيع الحريات.

السيد الرئيس،

أما من جانب آخر، فإننا في الفريق الحركي نهني جلاله الملك والشعب المغربي وكافة مكوناته السياسية والنقابية والجمعية وكل قواه الحية على نجاح هذا الاستحقاق التاريخي، فإننا نؤكد كمكون من مكونات الحركة

الشعبية انخرطنا الفعال في أجرأة هذه الفلسفة الدستورية الجديدة وتفعيل مقتضيات هذا النص الدستوري بما يتطلبه من تشريعات قانونية جديدة وفعل سياسي متجدد وبلورة لآليات ومبادرات تساهم في تجسيد الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي المنشود.

وفي هذا الإطار، نهيب بكافة المواطنين والمواطنات وبكافة مكونات المجتمع السياسي والمدني إلى مواصلة هذه التعبئة الوطنية الصادقة التي جسدها الشعب المغربي يوم الجمعة الماضي من أجل إنجاح الاستحقاقات السياسية والانتخابية والتنمية التي سنتوج هذا الإصلاح الدستوري، الذي أدخل بلادنا بالفعل إلى نادي الدول العريقة في الديمقراطية وجعل منه شريكا استراتيجيا في العالم الجديد ومنازة يحتدى بها في مناخ إقليمي وجمهوي يطبعه التوتر والصراع.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة الآن لفريق التجمع الدستوري الموحد، فليفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد الحو المبروح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس، بعد التهنية التي وجهتموها إلى صاحب الجلالة في بداية هذه الجلسة، نهني الشعب المغربي الذي اختار اختياره بكل وضوح في الاستفتاء الشعبي ليوم فاتح يوليوز الأخير، الذي سيبقى مشهودا في تاريخ المغرب المعاصر.

لقد عبر الشعب المغربي في الداخل والخارج عن رأيه بكل مسؤولية، حيث دافع وبكل قوة على الإصلاحات المستقبلية التي تضمنها الدستور بنتائج واضحة غير قابلة للنقاش.

فالاستفتاء الشعبي الذي نعتبره ثورة ملك وشعب ثانية، مر في ظروف جيدة بشهادة الجميع، حيث كان التفوق للأغلبية الساحقة للشعب المغربي، إنه إذن النموذج المغربي والتميز المغربي الذي عبرت عنه كافة دول العالم وشهدت به، حيث تتوالى تهاني بلادنا على هذا الإنجاز التاريخي وعلى التعامل الحضاري الذي عبرت عنه كافة القوى والحساسات السياسية والنقاش العمومي الحاد والهادئ والرزين في نفس الوقت الذي سبق يوم الاستفتاء.

نحنا جميعا إذن في إجراء هذا الاستفتاء، وبالتالي فإن مسؤوليتنا كقوى سياسية ومجتمع مدني ومواطنين، مسؤوليتنا قد تعاظمت، حيث ينتظرنا مسار شاق من أجل تنزيل مقتضيات الدستور الجديد تنزيلا صحيحا وسليما، في جو تنمنا أن يكون هادئا.

ولعل المدخل الأساسي لتحقيق هذا التوجه هو المبادرة السريعة إلى تفعيل مقتضيات ومضامين الوثيقة الدستورية، وتحويل الإمكانيات الديمقراطية والأدوات التخليقية والتدابير المؤسسية إلى واقع حي يحس من خلاله المواطنون أنهم أمام بناء مؤسسي وحكمة اقتصادية وتدير عقلاني للشأن العام وتحكيم قضائي عادل ومنصف، وتخليق فعلي لمختلف مناحي الحياة العامة.

فلم يعد مسموحا اليوم، بعدما وصلنا إليه من تأسيس دستوري لمغرب الغد أن تراجع على مستوى التفعيل أو نتقهقر إلى الوراء في تقوية مشهدنا السياسي وفي محاربة الفساد على كافة المستويات وفي ربط المسؤولية بالمحاسبة وفي تعزيز الحريات وحقوق الإنسان وتقوية حرية الرأي والتعبير. إن هذا المجهود الجماعي الذي ينتظر الدولة والمجتمع والمؤسسات والمواطنين المغاربة لن يكون بسيطا ولن يخلو من عراقيل ومقاومات، لكنه مجهود أساسي لنجاح المغرب في ورش الإصلاح الديمقراطي الكبير.

ولعل من أولويات النجاح في هذا الورش الكبير هو العمل على تأهيل الهيئات الحزبية الوطنية ونخبها وأطرها لتكون في مستوى قيادة الإصلاح السياسي والديمقراطي المغربي، فلا ديمقراطية دون مؤسسات حزبية قوية، ولا مؤسسات سياسية قوية دون نخب حزبية وطنية ومبادرة، ولا حياة سياسية طبيعية وحادثة دون أطر ومناضلين متشبعين بمبادئ وأخلاق النزاهة والديمقراطية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الرئيسة، الكلمة لآخر متدخل في هذا الإطار، الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، السادة الوزراء، أختي المستشارة، إخواني المستشارون، يتشرف الفريق الاستقلالي في إطار الإحاطة ليهني الشعب المغربي على الإنجاز العظيم والجبار الذي عشناه كغاربة يوم الجمعة 1 يوليوز بالتصويت على الدستور بكثافة منتهية ومطلقة، نالت إعجاب الجميع، ونوهت بها جميع الدول بما فيها خصوم المغرب، وأكبر شهادة تأتي من عند الخصوم.

وهذه المناسبة، يسر الفريق الاستقلالي بأن يهنئ، مرة أخرى وعلى غرار من سبقونا في طلب الإحاطة، أن يهنئ الشعب المغربي وعلى رأسهم جلالة الملك محمد السادس نصره الله على هذا المجهود الجبار وعلى هذا

يمكننا وبكل ثبات من إقرار قوانين ناجعة، تساهم بالشكل اللائق في بناء مؤسسات دستورية قوية وفق ما يطمح له الشعب المغربي، مبتعدين في ذلك عن الأساليب القديمة في تهيء قوانين مرتجلة وأحيانا مرتبكة، قد يعيدنا لا قدر الله شيئا ما إلى الوراء.

فبكل تفاؤل موضوعي وإيمان قوي في مستقبل بلادنا، إننا في فريق التجمع الدستوري الموحد، نهيب بكافة القوى السياسية والمجتمع المدني والمواطنين إلى المساهمة وبكل مسؤولية في إنجاح هذه الإصلاحات عبر المساهمة والمشاركة الفعالة من خلال انخراط كافة النخب الوطنية في إنجاح ورش الإصلاحات السياسية من أجل مواصلة أورش التنمية المهيكلة بكل اطمئنان، وكذلك التصدي لبعض جيوب مقاومة الإصلاح التي لازلت في سلوكاتها غير اللائقة في العهد الجديد من طرف عدد من المسؤولين، الذين مع الأسف لم يستوعبوا بعد نبض الشارع والشعب المغربي وحجم التغيير الذي جاء في الدستور الجديد. وشكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، سنستمع الآن إلى الفريق الاشتراكي في نفس الإطار، السيدة الرئيسة تفضلي.

المستشارة السيدة زبيدة بوعباد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

تناول الكلمة اليوم باسم الفريق الاشتراكي، وأنا أحس ببالغ الفخر والاعتزاز بالنجاح الكبير الذي حققناه جميعا في تحقيق إصلاح دستوري عميق وغير مسبوق في تاريخ الدولة المغربية الحديثة.

وإننا إذ نهني كافة المغاربة على النضج الكبير الذي أبانوا عنه في هذه المرحلة التاريخية الدقيقة، وعلى التعبئة الوطنية المثالية التي أدت إلى تحقيق هذا الإنجاز الوطني العميق، فإني أعبر كذلك عن اعتزاز كل الاتحاديات والاتحاديين بالمضامين المتقدمة للوثيقة الدستورية التي أخذت بعين الاعتبار الأغلبية الساحقة للمقترحات الرائدة التي كان الاتحاد الاشتراكي سابقا إلى طرحها وإلى المطالبة بالإسراع في تبنيها.

لقد نجحنا في تحقيق انتقال كبير نحو الدولة الديمقراطية دون أن نخطئ الطريق ودون أن نؤدي ثمنا باهظا على ذلك، مثل ما هو واقع الحال في عدد من النماذج المجاورة التي دخلت في نفق، لا نستطيع التكهن بمآله.

لكن ومع ذلك، فإننا نشدد على ضرورة الوعي بأننا ما زلنا في بداية الطريق الصحيح، وعلينا أن نستمر بنفس الوعي والحماس والتعبئة في تعزيز الانتقال وفي تحصين مكاسب الإصلاح الدستوري.

المستشار السيد سعيد التلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

غير في إطار القراءة ديال الأمين احنا الترتيب عندنا، واش وقع تغيير على الترتيب؟ ما علمتواش، واش وزارة الإسكان حتى هي وقع عليها شي تغيير في الترتيب؟ واش كايين تغيير في كلشي؟ ما فهمناش السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

أستسمح، سبق للسيد الأمين أن اقترح على المجلس هذا التغيير ربما قبل دخولكم ويتعلق الأمر بالسيد الوزير المنتدب لدى السيد الوزير المكلف بالشؤون الاقتصادية والعمامة، والسيد وزير التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة، يطلبان إدراج الأسئلة الموجهة إليهما في بداية الجلسة وهذا ما نحن بصدده.

أما السيد وزير العدل يطلب تأجيل السؤال الشفوي الموجه إليه إلى آخر الجلسة، وكذا طلب وزير السياحة والصناعة التقليدية بإدراج السؤال الشفوي الموجه إليه بعد قطاع الاتصال، فقد طرحنا هذا على الجلسة العمامة ووافق المجلس على ذلك. وفي هذا الإطار، أعطي الكلمة لفريق التجمع الدستوري من أجل تناول السؤال المتعلق بأسعار البترول بالسوق الدولية.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

في إطار النظام الداخلي لمجلسنا أحيل على السيد الوزير السؤال الآتي الآتي:

السيد الوزير المحترم،

عرفت أسعار البترول الخام زيادات كبيرة، بلغت 95 دولار للبرميل، وقد اعتمد المغرب في توقعاته المالية معيار 75 دولار، لذلك بدأ الحديث يدور الآن عن نفاذ الاحتياطي المخصص للمقاصة، فما تأثير ذلك على الاقتصاد الوطني؟ وهل ستكون هناك زيادة في أسعار المحروقات؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد نزار بركة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعمامة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

الإنجاز الرائع وغير المسبوق في إطار مواد هذا الدستور العظيم.

السيد الرئيس،

الأخوات والإخوة،

إن تصويتنا بكثافة على الدستور تنقسه أو تتطلب من جميع المغاربة الانكباب على باقي الإصلاحات فيما يخص القوانين التنظيمية للسير ببلادنا وفق التوجهات السامية لجلالة الملك في إطار مغرب ديمقراطي، مغرب حديثي، مغرب يحارب الفساد والمفسدين، يحارب كل من يحاول عرقلة نشاط وسير التقدم الذي رسمه المغاربة جميعا تحت قيادة جلالة الملك.

وإني أرى أن ما يحدث اليوم في مدينة فاس يندى له الجبين ولا يتأشى مع ما صوت المغاربة جميعا من أجله، ألا وهي الإصلاحات، ألا وهي الديمقراطية، لأن مدينة فاس الآن تستهدف من طرف خصوم الإصلاح، من يحاولون عرقلة أي عمل ناجح.

وهذا يؤسفنا نحن كغاربة، لأن العاصمة العلمية من خلال ما يروج أنها فشلت في تسيير نظافتها في إطار ما يسمى بالإصلاح، وما وقع بمدينة فاس بعدما عجزت الشركة على جمع النفايات الصلبة، وبطريقة ناجحة وديمقراطية تم فسخ العقدة وكلفت شركة أخرى لجمع هذه النفايات.

غير أن الحلف الذي يحاول النيل من اجتهاد المجلس الجماعي لمدينة فاس، سخر بلطجياته، ومعروف بلطجياته، سخر كل ما لديه لعرقلة جمع النفايات، مما يؤثر على صحة الساكنة الفاسية في سلامتها وفي نظافتها، مع سكوت مقبر وصمت قاتل لجهاز الأمن، والذي نعتبره كتواطؤ مكشوف لأننا نريد الإصلاح ونضرب على أيادي المتلاعبين، فما فعله المجلس الجماعي من تجنيد من آليات ومعدات لجمع النظافة، كان بالمقابل حزب يحاول النيل من سير المجالس الجماعية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل الآن إلى معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، وعددها 20 سؤالاً، سؤالان منها آنيان موجهان لقطاع التشغيل، و18 سؤالاً عاديا موزعة على قطاع التشغيل، والعدل، والأوقاف، والإسكان والتعمير، والسياحة، والطاقة والمعادن، والصحة، والشباب والرياضة، التربية الوطنية، الاتصال، الصناعة والتجارة، والشؤون الاقتصادية والعمامة، والصناعة التقليدية.

نستهل هذه الأسئلة بالسؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعمامة، حول ارتفاع أسعار البترول بالسوق الدولية. الكلمة لأحد السادة المستشارين أعضاء فريق التجمع الدستوري الموحد لتقديم السؤال، فليفضل أحدهم مشكورا. في تسيير الجلسة؟ تفضل السيد المستشار.

الحكومة، وبالتالي فلا مناص من تأثير هذه الأزمة على القدرة الشرائية للمواطنين.

وأسباب نزول سؤلنا هناك ارتفاع صاروخي في المواد الأساسية الغذائية التي لها صلة مباشرة بالمواطنين، وكذلك مناسبة لكي نطرح وضعية صندوق المقاصة بعد هذا الارتفاع، وكذلك مآل مشروع إصلاح صندوق المقاصة، وكذلك كيفية إعادة النظر في توزيع الدعم الذي يجب أن يكون على حسب الجهات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار على التعقيب. كما أكدت، فإلى اليوم والحكومة كانت واضحة في هذا المجال، فتمت تعبئة أموال إضافية حتى لا يتم ارتفاع في المواد الأساسية، وبالتالي كما قلت فإلى اليوم، وأتم لاحظتم ذلك، فكان من المفروض أن السعر ديال قبينة الغاز ديال 12 كيلو يصل لـ 120 أو 130 درهم، ابقى في 42 درهم، ما وقعش ارتفاع.

بالنسبة كذلك للمازوط اللي تستعملو جميع ويستعمله الفلاحة بالخصوص كذلك، المازوط كان المفروض الثمن ديالو يصل 11 درهم باقي في 7,12 درهم، إذن ما كانش ارتفاع.

السكر كان من المفروض تزداد فيه 5 دراهم للكيلو، بقى في نفس السعر.

إذن هذا يدل بأن كذلك أنه تدار واحد المجهود خاص، وهذا المجهود فهو أساسي بالنسبة لبلادنا، لأن علاش؟ لأن من الضروري أننا نحافظ على القدرة الشرائية ديال المواطن، خصوصا ديال الطبقات الوسطى وديال الطبقات الفقيرة.

ثانيا، كذلك لأننا اليوم في مرحلة دقيقة، واحنا تبعنا اليوم الحمد لله التصويت بكثافة على الدستور الجديد، إذن كايين واحد الرغبة في التغيير، رغبة قوية، ولكن رغبة كذلك في الاستقرار، والاستقرار أساسي ومن بين عناصر الاستقرار هو الاستقرار الاجتماعي، وبالتالي فهاذ الدور اللي تيلعبو صندوق المقاصة فهو دور أساسي لضمان الاستقرار الاجتماعي في بلادنا، لضمان كذلك الحركة الاقتصادية، خصوصا وأن كما قلت أننا لم يتم المس بنفقات الاستثمار، أي أن الدولة لازالت على نفس الوتيرة ديال الاستثمارات من أجل خلق فرص الشغل، وهذا هو بيت القصيد بالنسبة لعملنا.

وشكرا.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين من فريق التجمع الدستوري الموحد على تفضلهم بطرح هذا السؤال الهام، المتعلق بارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية وتأثير ذلك على السوق الوطنية وعلى الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، كما تعلمون، فإن الحكومة قد خصصت لصندوق المقاصة مبلغ 17 مليار درهم في الميزانية الحالية ديال سنة 2011، وتم ذلك على أساس فرضية 75 دولار، لكن كما تعلمون فإنه طرأت مستجدات ظرفية لها علاقة بالأحداث الجيوسياسية في البلدان المنتجة للنفط، بالإضافة إلى أسباب بنوية لها علاقة بتزايد الطلب مقابل العرض، وبالتالي فارتفعت أسعار المواد النفطية بالنسبة للأسواق الدولية، ووصلت إلى 124 دولار في أبريل واليوم انخفضت إلى 110 ديال الدولار.

كذلك بالنسبة لغاز البوتان وصل إلى 900 دولار، السكر الخام وصل إلى 720 دولار، القمح اللين وصل إلى 360 دولار، إذن وقعت ارتفاعات مهمة بالنسبة لهذه المواد الأساسية.

وحتى لا يتم عكس هذه الزيادات على ارتفاع الأسعار على المواطنين، فإن الحكومة خصصت اعتمادات إضافية لفائدة صندوق المقاصة بحوالي 15 مليار درهم، هاذ 15 مليار ديال درهم تم توفيرها من خلال:

1- استعمال الغلاف المالي اللي خصصتموه بالنسبة لتمويل متأخرات الدعم للسنة الماضية، بحكم أننا استوفينا، البعض خصصناه السنة الماضية وبالتالي فما نتج عن ذلك وهو أن كايين غلاف مالي إضافي ديال 4 مليار ديال درهم اللي وفرناه لمواجهة هذه الزيادات؛

2- وهو كذلك قلصنا من نمط عيش الإدارة بـ 10%، أي نفقات ديال التسيير، ما شي النفقات ديال الاستثمار، وهنا نتأكد على هذه النقطة، النفقة ديال التسيير ديال الإدارة انخفضت بـ 10% باش نوصول لهاذ 15 مليار ديال درهم.

3- وهو أنه كايين واحد التحسن في الموارد الجبائية اللي وصلت إلى 66 مليار ديال درهم في شهر ماي، أي بارتفاع ديال 5,5%، هاذ الارتفاع وهاذ الفائض فهو كذلك سيستعمل من أجل دعم القدرة الشرائية للمواطنين حتى لا تمس القدرة الشرائية للمواطنين، ومن جهة أخرى كذلك حتى لا تمس تكلفة الإنتاج من أجل مواصلة الاستثمارات العمومية وبالتالي كذلك فتح فرص للشغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة لفريق التجمع الدستوري الموحد.

المستشار السيد محمد البكوري:

أشكر السيد الوزير على الجواب ديالكم.

الارتفاع الصاروخي لأسعار النفط الغير المتوقعة لربما أربكت حسابات

واحد الحجم كبير جدا، يمكن لنا احنا غادي نتدخلو باش نخفضو منه ولكن نزيدها لهم في التجهيزات، وتقريبا 12 ألف درهم تمشي للاعتماد نتاع التقنيات نتاع الإعلام والاتصال، ذوك الحواسيب اللي يمكن لهم يديروا. وإلى شفتنا الأرقام اليوم نتجبرو بأن في 2011 حقيقة هاذ البرنامج عاد عرف الانطلاقة ديالو الفعالة، علاش؟ نعطيكم الرقم إلى اخذينا في العصرية النتايج الأولية حيث تمت عصرة 2100 تقريبا محل تجاري خلال الثلاث أشهر الأولى نتاع سنة 2011، وفي 2009 و2010: 2871، تقريبا عملنا في الثلاث أشهر الأولى نتاع 2011 نفس الحجم اللي عملنا في 2009-2010، وهذا راجع لجوج نتاع العوامل، الأول هو ما كانتش الثقة عند ذاك التجار، حيث تيقولوا واش الدولة غادي تعطينا الفلوس، يمكن كين شي مشكل وغدا الضرائب، ثانيا حقيقة هذا مشكل ديالنا احنا، كلنا عندنا غير شركتين اللي كانوا هما اللي كي عملوا هاد التجهيز، ملي فهمنا هاد المشكل دزنا من شركتين إلى 14 شركة اللي خدامة اليوم في هاذ الميدان هذا. ولهذا، هاد الرقم هذا ارتفع بهذا الحجم هذا اللي فسترو دابا.

موازاة مع ذلك، نتخدمو أيضا باش نحسنو المناخ نتاع هاد التجار، مثلا العمل اللي قننا به فيما نسميه التعمير التجاري مع وزارة الإسكان باش حقيقة يكون واحد المعايير باش نطورو التجارة في واحد المدينة معينة، اليوم معندناش معايير، ولهذا عندنا اليوم واحد البرامج الجهوية نتاع تطوير التجارة اللي غادي تكون معتمدة من طرف واحد الهيئات جمهورية اللي هي غدا غترخص لذك القطاع كيفاش يمكن للتجارة تتطور، واش مساحات الكبرى أو متوسطة باش نقلو من ذاك المنافسة بين التجار الصغار وتجار هاد المساحات مثلا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الفريق الاستقلالي تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا معالي الوزير على هاته الإيضاحات والأرقام التي أتيت بها ليكون المواطن على علم بما تقوم به الحكومة من إيجابيات، وهذا واقع ويجب أن نصح بذلك، علما أن الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول، المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعمامة، السيد الوزير هو حاضر هنايا، عندو برنامج خاص لتمويل أسواق محلية لأنه ما نراه في بعض المدن الكبرى في العالم (نيويورك، باريس...) كتشوفو بأنه كايين أسواق يومية أو أسبوعية، لابد أن نمر إلى هاته المرحلة لإعطاء مناسبات وأماكن محدودة لهاته الباعة لأنه ضروري ويجب مساهمة ومشاركة الغرف التجارية والمجالس البلدية والسلطات المحلية، وأعتقد بأنه السيد الوزير الذي هو بجانبكم انطلق في هذه العملية، أظن بأنه مع وزارتم، وهذا عمل حكومي، يجب أن تكون استشارة دائمة لتحقيق هذا البرنامج.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة حول ضرورة تحديث تجارة القرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليفضل أحدهم مشكورا.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

عرف قطاع شبكات التسويق نموا قويا خلال الأربع سنوات الأخيرة، وموازاة مع ذلك عرفت العلامات المغربية نموا ملموسا خارج الحدود الوطنية، لنا فالواقع التجاري المغربي اليوم يفرض وبالطاح العمل على تحديث تجارة القرب لتحسين تنافسيتها على مستوى جودة المنتجات والخدمات، وعبر إعادة تأهيل المناطق التجارية وتنمية الفضاءات المخصصة للتجارة وجعلها تستجيب للمعايير المعمول بها من ناحية الاستقطاب والجودة والسلامة والولوج تهيئة مواقع لتثبيت الباعة المتجولين وكذا مواكبة عمليات تأهيل الأسواق القروية.

لنا، نسائلكم السيد الوزير: ما هي التدابير المستقبلية التي تنوي وزارتم اتخاذها من أجل تحديث تجارة القرب؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أحمد رضى شامي، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هو كما جاء في كلامكم، السيد المستشار المحترم، هذا القطاع هو قطاع حيوي، وتيعرف واحد النمو مهم، وملي تركزو على... وعندنا إجراءات متعددة داخل برنامج رواج. فاش تمشو لهاد التجار الصغار ولا تجارة القرب كيجبرو كايين تقريبا 975 ألف نقطة بيع وهادو اللي خصنا نركزو عليهم بقوة.

لهذا ذاك 900 مليون درهم هي الميزانية التي رصدت لهاذ قطاع رواج، 90% تقريبا بوجه لهاد الناس هادو، لهاد التجار هادو، وكيف بوجه لهم؟ بوجه لهم بطريقة دعم، هاذي ماشي قرض ولكن دعم اللي يمكن يوصل حتى لـ 37 ألف درهم، 20 ألف درهم تمشي لاقتناء التجهيزات الضرورية، 5 آلاف درهم تمشي للتكوين واحنا قالوا لنا هاد التجار بأن 5 آلاف درهم

شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

السيد الرئيس المحترم،

بجال اللي كيقولوا الإنجليز الموسيقى في أدني، هاذ الشئ اللي قلت دابا عاد.

هو حقيقة مازال مجبرناش شي حل للباعة المتجولين، وهذا واحد الظاهرة اللي لا بد خصنا نتجهو لها، اليوم عملنا واحد الدراسة كنجبرو تقريبا كين 238 ألف باعة منجول، اللي حقيقة اليوم مازال مجبرناش لهم واحد الحل.

من الحلول اللي كخمو فيها هي أسواق متنقلة باش يكون إحصاء نتاع الباعة، ميمكنش لهم ومن بعد كل يوم يمكن لهم يتجهو لسوق من الأسواق باش يبيعوا فيها ذيك المواد دياهم، ولكن بالطبع تيغني خارج هذه الأسواق ميمكنش لهم يبيعوا، هذا كيغني بالطبع بأن خص ذاك الساعات يكون واحد التدخل نتاع السلطات المحلية باش يجترموا هاذ النموذج، ولا الناس اللي يمكن لهم يبيعوا فين ما ابغاو، ميخلصوا أي ضريبة غادي يبقاو يبيعوا فين ما ابغاو وميخلصوا ضرائب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ننتقل للسؤال الموجه إلى قطاع التشغيل والتكوين المهني والمتعلق بعدم احترام شروط الحد الأدنى للأجر من قبل بعض الشركات المتعاقدة مع الإدارات والمؤسسات العمومية، الكلمة لأحد السادة المستشارين أعضاء الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد العزيز عزايي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

الأخوات المستشارات،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

صادقت بلادنا على عدة قوانين وتشريعات هامة، من بينها قانون مدونة الشغل الذي عرف نقاشا جادا وهاما بين جميع الأطراف النقابية والسياسية الفاعلة، واستغرق ساعات طوال بين الأخذ والرد وبعد سجال طويل تم الوصول إلى التوافق في معظم البنود الهامة، والتي محورها الأساسي العامل الأجير الإنسان. وأثناء المناقشة تم استحضار التشريعات

المعمول بها دوليا للحفاظ على كرامته وصونها من كل ما من شأنه المساس بها أو الإخلال بحقوقها، والتي من ضمنها الحد الأدنى للأجر.

لكن بعد صدور هذا القانون في الجريدة الرسمية، على كافة الجهات الإدارية المعنية السهر على سلامة تنفيذه والحرص على مضامين بنوده لأننا نفجأ وللأسف الشديد بأن العديد من الإدارات والمؤسسات العمومية عند إبرام العقود مع بعض الشركات في إطار التدبير المفوض من أجل القيام بالنظافة أو الأمن الخاص أو غيرها، نجدها لا تراقب ولا تتبع عملية الأداء بالنسبة للعاملين بهذه الشركات، ولا تتفحص دفاتر التحملات، خصوصا ما يتعلق بشروط الحد الأدنى للأجر، خصوصا وأن معظم الشركات تمنح الأجراء أجورهم مباشرة بدل الوساطة البنكية تحايلا على القانون وإخلالا بالاتفاق المسطر في العقد المبرم بين الإدارات والشركات.

لذا، نساألكم السيد الوزير المحترم: ما هي التدابير التي تنوي الوزارة اتخاذها، باعتبارها الوصية، من أجل السهر والحرص على حماية حقوق العمال وضمان وحاية حق شرط الحد الأدنى للأجر؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد جمال أغماني، وزير التشغيل والتكوين المهني:

عفوا، السيد الرئيس، أنا اعتقدت أن كايئة وحدة الموضوع لأن كين سؤال آخر في نفس الاتجاه، شكرا السيد الرئيس. أولا، أشكر السيد مستشار الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية...

السيد رئيس الجلسة:

ماعرفتش واش فيه وحدة الموضوع في السؤال؟ إذا كان هناك وحدة الموضوع فأعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين أعضاء الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال ليتمكن السيد الوزير من الإجابة عنها معا، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيدة المستشارة،

السيد الوزير،

لقد تعززت الترسنة القانونية لبلادنا بقوانين وتشريعات أساسية، تستحضر التشريعات المعمول بها دوليا لحفظ كرامة العامل الأجير وصونها من كل ما من شأنه المساس بها أو الإخلال بحقوقه، والتي يعد أبسطها ضمان حق الحد الأدنى من الأجر.

جانب آخر، يجب الإشارة هي الدورية انطلاقا من المادة 519 ديال مدونة الشغل، التي صدرت في شأنها دورية السيد وزير الأول بالنسبة للمقاولات التي كترسى عليها صفقات عمومية، لا يمكن باش تاخذ تلك الضمانة إلا إذا أخذت من عند المنسوب ديال التشغيل واحد الشهادة تثبت أنها استكملت كل الإجراءات أو الحقوق الاجتماعية لفائدة الأجراء.

هذا لا يمنع من وجود العديد من المقاولات، في بعض الأحيان خصوصا في الحراسة والنظافة، التي لا تحترم المقتضيات، ماشي فقط الحد الأدنى للأجر، بل كذلك التصريح وهذا هو الأهم، التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لأننا بالنسبة لي هاذي أهم شيء في الجانب الاجتماعي.

في هاذ الصدد، قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بطلب منا خلال هاذي واحد واحد 6 شهور بإنجاز واحد الدراسة لأن مراقبة الضمان الاجتماعي، مبقاتش بالطرق التي كانت تقليدية سابقا، قمنا بواحد الدراسة عن طريق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للقرب ولعرفة حجم المعاملات والحجم ديال هاذ المقاولات من أجل إنجاز واحد العملية ديال الرقابة، وانطلاقا من عملية ما يسمى المسح بالنسبة للضمان الاجتماعي، والتي ابدت كنتعطي أكلها في العديد من الشركات والمقاولات.

بالنسبة لجهاز تفتيش الشغل، يكفي أنه على العموم، ماشي فقط غير بالنسبة لهاذ الشركات ديال النظافة والحراسة أنها وصلت المراقبة ديال... رصدنا تقريبا واحد 32 ألف مخالفة بالنسبة للصعيد الوطني.

أكد إشكالية الحد الأدنى للأجر تطرح عدة أبعاد وتطرح عدة إشكاليات في هذا الصدد، تقريبا هاذي واحد واحد 6 أشهر أطلقنا واحد الدراسة من أجل معرفة الحد الأدنى للأجر والآثار ديالو، تعلق الأمر بالإنتاجية، تعلق الأمر كذلك بالظروف التي تتكون فيها المقاولات في بعض المناطق والجهات أو على صعيد القطاعات، وهذا نقاش التي تفتح حتى في آليات الحوار الاجتماعي، ويمكن نقول أنه خصو واحد التعميق أكبر. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للفريق الاستقلالي من أجل التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

بدوري أود أن أؤوه بالمجهودات الجبارة التي تبذلها وزارة التشغيل.

السيد الوزير،

إننا ونحن نطرح هذا السؤال، كما تتوخى كفريق استقلالي اجتهاداتكم المههودة، حيث لا يعقل أن سيادتكم تعرفون، وأتم نقايي قبل أن نكونوا وزيرا، فأتم تعرفون هموم ومعاونة الطبقة الشغيلة، خصوصا مع من لا يحترم

وفي هذا الإطار، تم التوافق بين جميع الأطراف والفاعلين ببلادنا على قانون مدونة الشغل، إلا أننا للأسف لازلنا نعاين مظاهر وسلوكيات تضرب في العمق مضامين مدونة الشغل، خصوصا ما يتعلق بشرط الحد الأدنى للأجر، حيث أن العديد من الإدارات والمؤسسات العمومية لا تكلف نفسها عناء افتتاح دفتر التحملات عند إبرام عقود مع شركات النظافة والحراسة والأمن الخاص، ما يتسبب للأسف الشديد وفي أحيان كثيرة في التعسف على العاملين والعاملات وفي حرمانهم من أبسط الحقوق التي يكفلها قانون مدونة الشغل.

لذا، نسائلكم السيد الوزير: ما هي التدابير التي تقوم بها وزارتك باعتبارها الجهة الوصية، سهرًا وحرصًا على احترام والتزام هذه الشركات بمبادئ وشروط مدونة الشغل وحماية حقوق وكرامة العمال والعاملات خاصة في حق الأدنى للأجر؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة في حدود 6 دقائق للإجابة على السؤالين معا، تفضلوا.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الرئيسة، السادة المستشارين في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية والفريق الاشتراكي،

نشكركم على إثارة هذا السؤال الذي كنعقدو جد هام، خصوصا أنكم طرحتموه في العلاقة ما بين الدولة التي تعطي بعض الخدمات لبعض المقاولات والشركات في إطار المناولة، إما شركات الحراسة أو شركات النظافة.

يجب التذكير أنه بالنسبة للحد الأدنى للأجر يجري تحديده انطلاقا بقرار لوزير التشغيل والتكوين المهني انطلاقا من مفاوضات يجريها أو استشارات مع المركبات النقابية الأكثر تمثيلية، وكذلك مع المنظمات المهنية، ويصدر المرسوم الذي يحدد الحد الأدنى للأجر كما وقع مؤخرا خلال اتفاق 26 أبريل، والذي يدخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يوليوز من هاذ السنة.

وفي هاذ الصدد، بالنسبة للمقاولات التي تشتغل لحساب الدولة، يجب التذكير هنا أن قطاع الحراسة التي ذكرته على سبيل المثال، لم يكن منطرا، قطاع الحراسة ونقل الأموال، اليوم هاذي مناسبة للتذكير أنه سبق صادق مجلسكم الموقر على قانون والمرسوم ديال السيد وزير الداخلية صدر، وكذلك القرار المشترك مع السيد وزير الداخلية تم الصدور ديالو التي غادي يتطلب في المستقبل أن تصبح شركات الحراسة ونقل الأموال ملزمة بالتكوين، ملزمة بواحد المجموعة من الالتزامات الاجتماعية.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

للمساهمة في النقاش وفي التعقيب على السيدة الرئيسة والسيد المستشار المحترم، غادي أكون صريح، في وزارة التشغيل أول ما تحملنا المسؤولية لقينا الشركة المتعاقد معها، وسبق قلت هاذ الشيء داخل مجلسكم الموقر، لقينا الشركة المتعاقد معها لا تصرح بأجرائها للضمان الاجتماعي، قمنا بأول إجراء هو دعوتها لاحترام القانون، ما احترمتش القانون كان هناك التفتيش.

أظن من خلالكم ومن خلال الرأي العام هذه مبادرات مواطنة كان يمكن يقوم بها أي مسؤول في أي موقع، أكيد هناك نظام الصفقات كنتزل نظرا للمنافسة كيمكن تنزل على هذا والآخر كينزل في الثمن، ولكن تيمكن على رأس كل إدارة كيمكن تقوم بمبادرات.

اليوم داخل وزارة التشغيل الناس اللي تيشتاغلوا معنا عندهم التصريحات ديال الضمان الاجتماعي، عندهم الحقوق الاجتماعية ديالهم محترمة.

أضيف واحد النقطة اللي هي مهمة، القوانين مهمة، السيدة الرئيسة، المراسيم التطبيقية مهمة ولكن محتاجة إلى موارد بشرية، ولا ما كانتش موارد بشرية مؤهلة وكتقوم بالمردودية ديالها.

ذكرتم جهاز تفتيش التشغيل، أكيد الجهاز يلعب واحد الدور جد مهم، بالنسبة للوسائل ديال العمل ذكرتم نموذج ديال مكناس، يمكن أتفق معك أنها بناية ديال المندوبية غير ملائمة، كنبحثو على مجال آخر لاحتضان مقر المندوبية، ولكن راه قمنا بواحد العدد ديال الإصلاحات داخل المندوبيات.

كذلك الموارد البشرية خصها تكوين وخصها واحد النظام ديال التعاقد والمردودية، لأنه اليوم واحنا كنشوفو هاذ الشيء، بدأ يتنامى عندنا واحد السلوك ديال الحقوق ولكن الواجبات كنبسوها شي شوية، يعني هاذ ثقافة الحقوق يجب أن تكون معها ثقافة ديال الواجبات في القيام بالواجب المهني. بالنسبة لجهاز تفتيش التشغيل، تم الرفع من التعويضات ديالو على الجولان، لا يحق له أن يستعمل السيارة لأنه تياخذ تعويضات مالية من طرف الدولة أي من طرف المواطن، للقيام بتلك المهام، اليوم كنبغ تقريبا 2500 درهم بالنسبة لأعلى سلم، هذا مهم، كان محفز.

كذلك دخلنا في واحد العملية جديدة داخل وزارة التشغيل هي نظام العقود والأهداف، تتعاقد مع المندوبيات، مع المصالح المركزية لتحقيق أهداف معينة، وتضع الوزارة الإمكانيات، لا يمكن وضع إمكانيات بدون تحقيق أهداف، تعلق الأمر بالمراقبة، تعلق الأمر بكل نزاعات التشغيل الجماعية والفردية، تعلق الأمر بالإرشاد ديال الشركاء الاجتماعيين وتأطيرهم والمساهمة في توجيههم، إلى غير ذلك.

كذلك درنا مجهود على مستوى العدد ديال عدد جهاز تفتيش التشغيل، كما ذكر السيد المستشار المحترم، جد محدود، هاذ السنة تمكنا عبر القانون

الحد الأدنى للأجر، وكذلك التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، هذه آفة تؤثر سلبا على المجتمع وخاصة عندما يصل العامل أو الأجير إلى سن متأخر ويخرج بدون تأمينات وبدون تعويضات وبدون حتى حق المعاش، فيجب الاهتمام أكثر بمفتشي الشغل، توفير الآليات للمراقبة، السيد الوزير.

ونحن بهذا السؤال نقول يجب العناية الكبيرة بجهاز مفتشي الشغل، أنا شخصيا أظن بكناس وألاحظ أن مندوبية الشغل تعيش قهرا، أزمة، تعيش أزمة مع المكان، الإدارة لا تليق، المكاتب غير متوفرة، إضافة لوسائل التنقل، فكيف يمكن لمفتش الشغل أن يقوم بواجبه، السيد الوزير؟

قد لا يخفى عليكم مدى معاناة هذه الفئة، هناك قانون أساسي، هناك تعويضات وهناك وهناك... وسوف لن أدخل في حثيات ومعاناة مفتشي الشغل، إضافة يجب الإنكباب على القطاع غير المهيكل أي القطاع غير المنظم هو الذي يتسبب مآسي داخل المجتمع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، وفي نفس الإطار أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي، تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعباد:

شكرا السيد الرئيس.

بداية نتوه بالمجهودات المبذولة في هذا القطاع. صحيح أن هاذ شركات المناولة تمتص عددا كبيرا من اليد العاملة وتساهم في تشغيل المغاربة، صحيح كذلك أن هذه القطاعات بدأت تنتظم بمجهودات أطر ومجهوداتكم السيد الوزير، صحيح أن المراقبة وعبر الدراسة اللي اعلنتو عليها الآن، والتي أتم بصدد بعد هذه الدراسة بصدد تنظيم أكثر هذا القطاع، صحيح أن المرسوم الآن حدد الحد الأدنى للأجور منذ فاتح يوليو، لكن السيد الوزير لازالت طبقة معينة تعاني من عدم احترام أرباب الشركات لهذا الحد الأدنى للأجور.

وبالتالي، السيد الوزير، هذا التعاقد اللي تيكون عند المؤسسات العمومية مع هاته الشركات، يجب الأخذ بعين الاعتبار مدى نسبة احترام هذه الشركات لهذا التعاقد في إطار الحد الأدنى للأجور، ربما وفي إطار نسبة التصريحات لصندوق الضمان الاجتماعي ربما سوف تكون مناسبة لهذه الشركات من أجل أن تشتغل بطريقة تحترم فيها حقوق العاملين في هاته الشركة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الرئيسة، السيد الوزير لكم الكلمة في حدود 4 دقائق.

المكونات الأخرى المرتبطة بسوق الشغل كالدولة والقطاع الخاص، وتتأقلم مع المتطلبات الجديدة لهذه السوق المتحولة والمتجددة بشكل دائم ومستمر. سؤالنا السيد الوزير: ما هي إستراتيجية الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات من أجل تطوير عملها والبحث عن شركات جديدة لإيجاد المزيد من فرص الشغل التي نحن في حاجة ماسة إليها؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال حول إستراتيجية عمل الوكالة.

في البداية، يجب التأكيد أن القانون المحدث للوكالة أناط بها مهمة التدخل بالأساس في القطاع الخاص، فلا تتدخل في القطاع العمومي، فهي في الوساطة في مجال التشغيل بالنسبة للقطاع الخاص.

بطبيعة الحال، غادي نعطي واحد المقارنة، لا أقول بأنه الوكالة اليوم، وأنا كعتقد شخصيا، وهذا هو الدور ديالها، الدور ديالها هو التدخل في الحكامة داخل سوق الشغل، تنظيم سوق الشغل على الصعيد الوطني، كإبنة جهات تنتج مناصب الشغل وكإبنة جهات أو مناطق لا تنتج مناصب الشغل، هادي هي الحقيقة، وبالتالي مفروض تكون عندنا واحد الحكامة كتلعب فيها الدور الوكالة. الدور ديالها هو تحسين قابلية التشغيل بالنسبة للشباب، كما قلت السيد المستشار المحترم، وكذلك دور أساسي هو تلبية ومواجهة حاجيات المقاولات من الموارد البشرية.

المشروع، وأتم أعطيتها واحد المجموعة من البرامج: "تأهيل"، "إدماج" التي تشتغل عليهم الوكالة. حصيلة هذه البرامج منذ 2006 إلى اليوم هو 243000 إدماج و 52000 بالنسبة لبرنامج تأهيل.

أمس، ما هي الوكالة سنة 2007؟ كانت الوكالة هي 26 وكالة على الصعيد الوطني، اليوم هي 75 وكالة و 5 وكالات في طور (l'aménagement)، إعادة التهيئة، يعني تغطي المغرب.

الوكالة من الموارد البشرية باش تشتغل، خصها موارد بشرية، سنة 2007 هي تقريبا واحد 200 مستشار وموجه في مجال التشغيل، اليوم هي 560 مستشار وإطار في مجال التشغيل اللي تتوفر عليهم الوكالة.

هل استطاعت أن تصل إلى كل ما نحتاج إليه وما نطلب منها؟ هذا يبقى كذلك ما هي الوسائل التي تضعها الدولة؟ يجب القول وضعت الدولة وسائل، واليوم في المدة الأخيرة اشتغلنا على تطوير بعض البرامج الجديدة، كعرفو برنامج "إدماج" وكان هذا من الملاحظات ديال إخواننا النقائيين

المالي من فتح واحد 50 منصب مالي، إضافة لواحد 40 منصب مالي إضافي، أضافها السيد الوزير الأول في إطار توظيف حملة الشهادات، ولكن هي 90 مفتش وإطار اللي ساهموا في جهاز تفتيش الشغل، ولكن اللي خصهم كذلك واحد المرحلة ديال التكوين وديال التدريب باش يمكن يمارس المهام ديالو كما هي.

كذلك المادة 509 جد ممة، التفعيل ديال مقتضيات المادة 509 ديال مدونة الشغل اللي شي مقاوله أخذت شي صفقة عمومية من طرف الدولة أو مؤسسة عمومية، ما يمكن لها تأخذ ذاك الضمانة ديالها اللي كتكون واضعاها إلا بشهادة ديال مندوب الشغل، هاديك الشهادة كتثبت أنه المقاول ما كيتسألها حتى شي حاجة لفائدة أجراءها، إلى غير ذلك.

كذلك تفعيل آليات الضمان الاجتماعي، نعطي واحد الرقم سنة 2010 تم التصحيح ديال التصريح بالأجر بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ب 53000 أجير اللي كان يصرح بها، ماشي الحد الأدنى، لا، ما كيتصرحش بالأجر الحقيقي ديالها، وهذا واحد العمل اللي لازال متواتر، ولكن كزاهنو أكثر على القانون، على المراقبة وعلى المسؤولية الاجتماعية ديال المقاولات.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي يتعلق بإستراتيجية عمل الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، الكلمة لأحد السادة المستشارين أعضاء فريق التجمع الدستوري الموحد لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد توفيق كيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

لقد أخذت الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات على عاتقها ومنذ سنوات مواكبة الشباب العاطل الحامل للشهادات وتتبعهم من أجل إيجاد فرص شغل تناسب إمكانياتهم ومؤهلاتهم الفكرية والعلمية.

وإذا كان مسار الوكالة لم يعرف النجاح المنتظر منه نظرا لإخفاقها في العديد من الملفات الكبرى، فإنه يبقى عمل الوكالة عملا مهما بالمقارنة مع جسامة المسؤولية المنوطة بها، والتي تمثل أساسا في مساعدة الشباب العاطل على إيجاد مناصب شغل وربط الصلة بين العاطلين ومؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص في الداخل والخارج إن اقتضى الأمر ذلك. السيد الوزير،

إن الوكالة الوطنية مطالبة اليوم في إطار التطورات التي يعرفها العالم، والتطورات التي تعرفها بلادنا، سواء على المستوى الاجتماعي والسياسي أو التكنولوجي، بأن تطور أساليب عملها وتفتح جسر التواصل مع باقي

الشباب العاطل، والتي كنعطيو عبر برنامج "تأهيل" أو غير ذلك. ولكن القانون كما ذكرتم السيد المستشار المحترم أنه الإشكال ديالو يفرض أنه يكون مسجل واحد طالب عمل مسجل لواحد المدة عاد يمكن له يستفيد من الخدمات ديال الوكالة أو الخدمات التي تؤدي عليها الدولة مصاريف التكوين.

وأؤكد أنه الهدف من تلك العملية هو محاولة ما أمكن هناك الشباب، هناك (le stock) اللي عندنا ديال العاطلين نحاولو الإدماج ديالو أو تشجيع المقاولات على أنه تأخذو.

هذا لا يمنع أنه عن طريق واحد الشركات اللي قمننا بهم مع العديد من القطاعات، مثلا قطاع التعليم الحر اليوم عنده حاجيات ديال 10 آلاف منصب عمل، درنا اتفاقية اللي بمقتضاها الوكالة تؤهل أطر اللي غادي تشتغل في قطاع التعليم الخصوصي.

كذلك في مراكز النداء مع اللي سمينها واحد الأكاديمية ديال التكوين، في اللغات الاستجابة للحاجيات الملحة لهذه القطاعات، نفس الشيء اللي كان في واحد الوقت مع قطاع صناعة الطائرات، اليوم كين هناك مركز تكوين متخصص، ما تبقاش الوكالة تتدخل بنفس الحجم لأنه بدأت كتصبح عندنا بعض المؤسسات المتخصصة اللي غادي تلبى حاجيات المقاولات في هذا الجانب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الرابع موجه لكم أيضا، موضوعه المسؤولية الاجتماعية للمقولة، الكلمة لأحد السادة المستشارين أعضاء الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال، فليفضل أحدهم مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير، لم يعد هناك من يشكك في مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمقولة، إلى أن أصبح الزبناء في الأسواق الكبرى وشركات التوزيع العالمية تفرض على المقاولات وضع علامات الجودة على منتوجاتها للتعامل معها، وهو ما يفرض على المقاولات أن توفر شروط العمل اللائق للأجراء بما يتلاءم مع مبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليها، وهو ما يتطلب من هذه المقاولات بأن تقوم كحد أدنى على الأقل باحترام حق الانتماء النقابي، احترام قانون الشغل، توفير شروط العمل الصحية، توفير الحماية الاجتماعية، إعطاء الأجور المتلائمة مع طبيعة العمل وأقلها الحد الأدنى

على وجه الخصوص، كان ذلك الجانب ديال التحويلات الاجتماعية، تيمشي واحد الشاب 24 شهر حتى 36 شهر ولكن ما عندوش الحق في الضمان الاجتماعي، اشتغلنا في المدة الأخيرة وتمكنا باتفاقية شراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية، غادي نطلقو واحد 2 برامج جديدة اللي غادي تعزز عمل الوكالة، خصوصا تجاه الشباب الذي يجد صعوبة في الإدماج داخل سوق الشغل بالنسبة للقطاع الخاص، تتحمل بمقتضاها الدولة ما نسميه "عقد تدريب"، تتحمل بمقتضاها الدولة التحويلات الاجتماعية وكذلك نفقات التدريب والتكوين من أجل الإدماج داخل المقاولات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، لكم الكلمة السيد المستشار الأستاذ توفيق.

المستشار السيد توفيق كيل:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات.

السيد الوزير، جاء في كلامكم بأن الوكالة كتواكب حاجيات المشغل، ولكن السيد الوزير احنا تلقينا عدة شكايات من عند أرباب العمل هو بأن هاد الناس، واش هاد الإشكالية كايته نظرا لضعف الموارد البشرية للوكالة؟ أن هاد الناس مكيتعاملوش بواحد المهنية مع الطلبات تناع أرباب العمل، بحيث، السيد الوزير، كملقاو أن هاد الناس كيطلبوا بعض (les critères) في التوظيف والناس تناع الوكالة كيرسلوا لهم (des critères) آخرين، وملي أرباب العمل كيديروا المجهودات الخاصة ديالهم باش يقبلوا على هاد الناس اللي كتوفر فيهم هاد (les critères)، مع كامل الأسف كيوهم للوكالة وكتتواحموا عاود ثاني بواحد القضية كيقولوا لهم بأنه خصو يكون تتوفر فيه 6 أشهر ديال الأقدمية بأنه مسجل، وهاد الشيء احنا كنعرفو بأنه كين في القانون، ولكن اليوم حان الوقت مع هاد التحويلات اللي كنعيشوها أننا نديرو واحد القراءة ونعدلو إذا كان ما يعدل ونحسن إذا كان ما يحسن في الوكالة لأنها كيف ما قلتو كتلعب واحد الدور مهم في مجال الشغل. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير هل لكم؟ تفضلوا.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

يمكن الملاحظة اللي قدمت بخصوص بعض الشكايات، فعلا، لأن بعض أرباب العمل كيطلبوا (des profils) أو بعض النماذج اللي ما كيناش، من جانبنا في سياستنا هو محاولة ما أمكن تحسين قابلية تشغيل

التنافسية بعض الأحيان ديال المقاولات، لكن من الضروري، وهنا الدولة قامت بمجهودات، مثلا أعطي لما وقعت الأزمة الاقتصادية، تدخلت الدولة ودعمت المقاولات، ودعمتها من أجل أنها تحافظ على رصيد الشغل وكذلك تحافظ كذلك على تنافسيتها، وهنا أظن المسؤولية مشتركة، شركاء اجتماعيين وكذلك أرباب عمل من خلال الاتحاد العام لمقاولات المغرب أو منظمات أخرى.

وأعتقد أنه في هذا المجال والدستور الجديد مجاش فقط وألح على مسألة الاتفاقيات الجماعية للشغل، بل ألح عليها لأن هناك حاجيات أساسية، تعلق الأمر بالرقى بأوضاع الأجراء، تعلق الأمر بتنافسية المقاولات، تعلق الأمر كذلك بالمناخ الاجتماعي داخل المقاولات، في كل الأشياء اللي قلتو، خصوصا أن بلادنا اليوم صادقت على أغلب الاتفاقيات الدولية والجولة الأخيرة ديال الحوار الاجتماعي دخلنا مرحلة جديدة أخرى للتصديق على الاتفاقية الدولية الأخرى اللي كنتجعل أن بلادنا مؤهلة في هذا المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، لكم الكلمة الفريق الفيدرالي.

المستشار السيد عبد المالك أفرابط:

شكرا السيد الرئيس.

تحدثتم، السيد الوزير، عن دسترة المفاوضة الجماعية، وأنا أريد أن أذكركم أن هذه المسألة ليست بالشيء الجديد، فمدونة الشغل تحدثت عن المفاوضة الجماعية، بل أكثر من هذا، وأنتم تعلمون، أن المغرب كان من ضمن الدول السبابة التي صادقت على الاتفاقية 98 المتعلقة بالمفاوضة الجماعية وبالحق في التنظيم إبان حكومة المرحوم الأستاذ عبد الله إبراهيم. لكن، اليوم فعلا الدستور الجديد يتحدث عن الحقوق الاقتصادية وعن الحقوق الاجتماعية وأيضا سمو المواثيق الدولية على كل التشريعات الوطنية، وفي هذا الإطار تأتي مسألة ضرورة احترام الحريات النقابية والإسراع بالتصديق على الاتفاقية 87 المتعلقة بالحريات النقابية.

طبعاً هناك العديد من المشاكل، تتعلق بالأجور، تتعلق بعدم احترام شروط الصحة والسلامة داخل المقاولات، وفي هذا الإطار لازالت هناك العديد من المقاولات التي تستعمل مواد كيميائية خطيرة، كإين (l'amiante)، كإين واحد العديد ديال المواد الأخرى، الرصاص، إلى غير ذلك من المواد الخطيرة واللي يجهل الأجراء مستوى خطورتها على صحتهم.

ثم أنه اليوم كإين مواصفات ديال الجودة (les normes de qualité ISO 9000/9001) ... إلخ. وحتى على مستوى الصحة والسلامة والبيئة، هناك مواصفات ديال الجودة (ISO 14000) اللي تحدثت عن بيئة سليمة داخل المقاولات.

المشكل اليوم ليس في... احنا ما عندناش مشكل مع المقاولات اللي تتحترم القانون أو التي تسمي نفسها بالمقاولات المواطنة، احنا عندنا إشكال

القانوني للأجر، توفير حوافز تشجيعية، إقرار الترقية الداخلية، مما سيؤدي إلى حماية المقاولات التي تطبق القانون من جهة، جعل الشباب أن يقبل على العمل بالقطاع الخاص، وخاصة أنكم تعلمون أن الكل يريد أن يشتغل بالوظيفة العمومية، طبعاً نظراً للصورة اللي بطبيعة الحال عند الشباب على المقاولات، إزالة العديد من نزاعات الشغل التي تحدث لهذه الأسباب، أي لعدم احترام المعايير، توفير مناخ اجتماعي سليم بجميع المقاولات.

طبعاً، السيد الوزير، وقبل أن آتي إلى آخر سؤال، أرى أن هذه المسؤولية تقع على عاتق الجميع، كل من موقع مسؤوليته، طبعاً نحن في النقابات نناضل من أجل تحقيق هذا الهدف اللي هو احترام المسؤولية الاجتماعية، وعلى المقاولات التي تحترم القانون وأساساً الاتحاد العام لمقاولات المغرب أن يوعي وأن يقوم بواجبه لحد المقاولات على احترام القانون.

ومن جانبكم كذلك، نسألكم السيد الوزير عن: ما هي الإجراءات والتدابير التي ستقومون بها لكي تتحمل جميع المقاولات مسؤوليتها الاجتماعية؟ خاصة وأن ما يجري من نقاش حول الإصلاح لا معنى له إذا لم يشمل مجال علاقات الشغل.

فبطبيعة الحال، السيد الوزير، أتمتعون مدى الحساسية لعلاقة الشغل، وأنا إذا تمكنا من توفير مناخ اجتماعي سليم، وإذا ما تم احترام القانون، فمن طبيعة الحال هذا من شأنه أن يخلق أجواء وأن يساهم في توفير الأجواء الأفضل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

الإخوة في الفريق الفيدرالي،

أولاً كمشاطر جزء كبير مما قلتم، السيد المستشار المحترم، في سؤالكم. اليوم المسؤولية الاجتماعية ديال المقاولات أصبحت شيئاً يمكن أن أسميه مقدساً لا على المستوى الدولي، بل يمكن أن أقول أنه اليوم مع الدستور اللي صادق عليه الشعب المغربي الجمعة الماضية، أصبح أكثر لأن المادة 8 أو الفصل الثامن من الدستور أصبح يتكلم على تشجيع المفاوضة الجماعية وعلى إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية وفق الشروط التي ينص عليها القانون، إذن الدستور الجديد يعطي واحد الدفعة جديدة.

نحن، وكما تعرفون، رفعنا شعار منذ تحملنا المسؤولية لمسألة العمل اللائق، ومسألة العمل اللائق هي مسألة أساسية، أكيد تطرح إشكاليات على مستوى على وجه الخصوص القطاع غير المنظم، وعلى مستوى

بقيناش في الدستور السابق اللي قلنا واحد مفتوحة. أكد القطاع غير المهيكّل يؤدي إلى ضرب تنافسية المقاولات التي تصرح بأجرائها، وهذا كاستشعروه. أكد القانون المالي ديار 2011 دار بعض الإجراءات التحفيزية باش تشجع بعض المقاولات اللي تشتغل في القطاع غير المهيكّل أنها تدخل للقطاع المهيكّل.

أكد مازال خص واحد الجهد تبذله كل أجهزة الدولة، جهاز المراقبة التابعة لنا، جهاز الضمان الاجتماعي، قطاع التجارة والصناعة، المالية، إلى غير ذلك.

لكن بذل مجهود أقولها وأؤكد عليها، كنا في (CNSS) في المغرب، كان عندنا مليون 800 ألف مصرح به في سنة 2006، 2010 انتقلنا إلى 2 مليون و360 ألف، أكد لازال هاربة لنا واحد مليون ولا مليون ونصف ديار الأجراء اللي خصها من المفروض أنها تكون عندها الحماية الاجتماعية والصحية والقانونية ديالها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الموالي موجه لكم أيضا حول ضمان فرص عمل لائق لأصحاب الشواهد والكفاءات العليا، من طرف أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، فليقتض أحدهم السادة المستشارين لبطس السؤال مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

السيد الرئيس المحترم،

السيدتان الوزيرتان المحترمتان،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

أكدت المندوبية السامية للتخطيط أن عدد عاطلين شهد ارتفاعا بنسبة 0,80 على المستوى الوطني، منتقلا من مليون و29 ألف عاطل خلال سنة 2009 إلى مليون و37 ألف سنة 2010، أي بزيادة قدرها 8 آلاف عاطل، الشيء الذي يضطر العديد من حاملي الشهادات العليا إلى مزاولة بعض المهن والحرف ذات الدخل المحدود بالرغم من كونها لا تتناسب مع طبيعة تكوينهم، همهم في ذلك تجاوز البطالة وتحقيق لقمة العيش ولو بأصناف عمل لا تناسبهم ولا تحقق تطلعاتهم وأحلامهم ولا حتى قيمة مضافة سواء للدولة، إذ تعلق الأمر بالقطاع العام أو المقاولات إذ تعلق الأمر بالقطاع الخاص، وهو الأمر الذي يفقد فرص العمل جاذبيتها ومردوديتها الاعتبارية والاقتصادية والاجتماعية.

السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي تعتمرون القيام بها لخلق فرص عمل لائقة، تأخذ بعين الاعتبار ملاءمة التكوين لحاجات الشغل، وبالتالي تفادي الهدر في الطاقات ومحاربة بطالة ذوي الشهادات العليا، وإدماجهم في

مع بعض أرباب العمل الذين لا يحترمون لا ما هو منصوص عليه في مدونة الشغل، وطبعا الآن وبحكم مقتضيات الدستور الجديد فأرباب العمل أو مثلي أرباب العمل أكثر تمثيلية، سيكون لهم حضور داخل هذه المؤسسة التشريعية ونتمنى أن يرقوا إلى مستوى احترام كل ما يتعلق بالعلاقات المهنية.

وبالنسبة للقطاع غير المهيكّل، احنا نتعرفو بأن واحد النسبة كبيرة من القطاع غير المهيكّل تستحوذ على نسيج اقتصادي في بلادنا، والسؤال المطروح اليوم هو كيف يمكن أن نجعل من القطاع غير المهيكّل قطاعا مهيكلًا؟ لأنه كايين اللي مستغل هاذ المسألة ديار القطاع غير المهيكّل، تيجد لنا 300 أو 400 ديار الأجراء في واحد القبو، مكايين لا تغطية إجتماعية ولا تغطية صحية ولا مراقبة ولا هم يجزنون، هاذي طبعا الدولة مسؤولة على المراقبة ومسؤولة أيضا على ضرورة احترام كل مقتضيات مدونة الشغل، وكيف قلت في البداية خاصة أن هناك دستور جديد تم التصويت عليه، وطبعا يبقى علينا جميعا أن نحدد آليات التنزيل...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير للتعقيب على الرد المقدم من طرف السيد المستشار المحترم.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

هو في الواقع المساهمة في النقاش أكثر ولو أنه تعقيب.

السيد الرئيس، إلى اسمحتو، أنا اعتقد أنه أكد مدونة الشغل أشارت إلى هذا الجانب، لكن منذ دخول مدونة الشغل، طرفي الإنتاج لا المركزيات النقابية ولا أرباب العمل، غادي نعطيك حصيلة، بادرت وزارة التشغيل إلى إعداد اتفاقية نموذجية للشغل، وزعت على كافة المركزيات النقابية وعلى كافة المنظمات المهنية وبجهود حميد يالله أبرمنا 6 اتفاقيات شغل جماعية جديدة.

للأسف الفاعلين، لا أرباب عمل ولا الفاعلين النقابيين، يلجؤون عادة في نزاع اجتماعي إلى ما يسمى بروتوكول اتفاق وبعض الأحيان كطلعو على بعض بروتوكولات اتفاق هي بمثابة أرضية لاتفاقية جماعية.

أنا لما أكدت على الفصل 8 لأنه جاء صريحا وجاء صريحا في كل المجالات، يقول الفصل 8 من الدستور "يجب أن تكون هيكل هذه المنظمات النقابية وتسييرها مطابق لمبادئ الديمقراطية. تعمل السلطات العمومية على تشجيع المفاوضة الجماعية وعلى إبرام اتفاقية الشغل الجماعية وفق الشروط التي ينص عليها القانون. يحدد القانون بصفة خاصة القواعد المتعلقة بتأسيس النقابات إلى غير ذلك"

كظن أن هذا الفصل فعلا والتفعيل ديالو، وأنا متفق معك التنزيل ديار كل هذه الإجراءات خصوصا الدستور الجديد كيغطي للمؤسسة التشريعية آجال محددة لإصدار كل النصوص القانونية ديار 5 سنوات، ما

يتضاعف أكثر من الآن لأن البنية الديمغرافية خصها بتغير، هذا يحتاج لواحد الجهود إصلاحية كبير على المنظومة التعليمية والتكوينية عموماً. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير، هل لكم التعقيب السيد المستشار؟ تفضلوا في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أنا أتحدث دائماً على الأرقام، 8000 رقم شيئاً ما في هاذ الظروف اللي كنعيشها البلاد، أي رقم في هاذ الوقت راه محمول، في الحكومة ديالكم والحكومات السابقة كانت دائماً كنتقول المبدأ ديال الملاءمة ديال الشواهد وسوق الشغل، يعني احنا دابا تجاوزنا الإجازات اللي كتعطيوهم لنا الكليات ديال الدولة، تجاوزناها، المشكل دابا فين كايين؟ هو أن هاذ المواطن مبقاش يلتقى أشنو اللي ابغا سوق الشغل؟ قلنا لهم أودي راه الإجازات سواء ديال كليات العلوم ولا كليات الآداب أصبحت متجاوزة، امشاو الناس داروا دبلومات واختصروا المسافة (bac+2)، وهاذ الناس راهم باقين، يعني أن الناس ولات حايرة دابا، أشنو اللي خصو يتدار؟ واش المشكل في البرامج؟ واش المشكل في أن..

احنا مكنهضوش على الحكومة لم تعد تستوعب، واش القطاع الخاص في هاد البلاد ينخرط في العملية ويؤدي الضريبة ديال أنه متواجد في واحد المجتمع وفي واحد الدولة آمنة، خصو يخلص عليها؟ احنا دابا اللي ابغينا نعرفو، السيد الوزير، فين كايين المشكل؟ احنا ملي كتعاملو مع الأرقام منقدوش نوصلو للحقيقة، فين كايين المشكل؟

كطلبو من المواطن أن ذاك الإجازة ديالك سير، واسمحو لي على هاد المصطلح "سير بخر بها"، الناس اللي خلات هاذ الإجازات وتخصصت في مسائل أخرى وما لقاتش الشغل، هذا هو الخطير لأن الناس دابا ولات حايرة.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكراً السيد المستشار. كظن كايين واحد 3 ديال العناصر أساسية اللي خصنا نتذكرها عليها الآن، كايين الجانب ديال النمو الاقتصادي اللي عنصر أساسي لخلق مناصب شغل، إلى ما كاتنش وتيرة النمو سوف لن

سوق الشغل والمساهمة في التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية وضمان العيش بكرامة لجميع المواطنين بدون ميز وبكل شفافية، تتطلبها معطيات المرحلة الجديدة التي تم تدشينها بدستور عصري، أضحي مفخرة للمغرب وللمغاربة؟ وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكراً السيد الرئيس.

أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال. يجب غير توضيح باش منكونوش وكظن هذا هو القصد ديالكم، ماشي مليون و300 ألف كلهم حملة شهادات عاطلين في المغرب، بل بالنسبة ديال العطالة في المغرب حسب المندوبية السامية للتخطيط استقرت في 9,1، فيها من حملة الشهادات النسبة الأكبر أي بكالوريا فما فوق، هي اليوم 16,2%، كانت 17,2% سنة 2009، أي نقصت بواحد النسبة ديال 1% تقريباً، لكن هذا كيطرح إشكالية، إشكالية هي ديال الملاءمة ديال منظومة التكوين مع المنظومة ديال سوق الشغل اللي كتغير.

أيد كايين مجهودات استثنائية لتطبيق الشفافية وكذا، مجلسكم الموقر صادق على قانون يكتفي بالمباراة على جميع حملة الشهادات بالنسبة لولوج الوظيفة العمومية، أيد كان هناك مرسوم استثنائي اللي أصدرته الحكومة لتوظيف حوالي 4300 اللي إلى ابغينا نسميها للتخفيف من نسبة هاذ...

لكن هذا أنا متفق معك كايين واحد الهدر، في الوقت أن هناك قطاعات محتاجة للموارد البشرية مكنلقاوهاش، كضطرو نعيئ الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل باش تدير (des formations) أو تكوينات أخرى، مصاريف أخرى، في الوقت عندنا منظومة تكوينية بصفة عامة في بلادنا لازالت لا تتلاءم مع الحاجيات المتجددة والمتطورة لسوق الشغل، كنادوها، أنا ما عندي حتى شي إشكال كايينة بعض الشعب، وكقولها أمامكم، اللي من الصعب عليها تلقى غدا فرصة الشغل في القطاع الخاص وحتى في القطاع العام، لأن حتى القطاع العام محتاج لبعض الموارد البشرية خاصة به لتأهيله، وإلا غادي نحكمو حتى على القطاع العام بواحد المردودية غدا، والمواطن كيبقي يشتكي من جودة الخدمات اللي كتقدم له بالنسبة للقطاع العام.

هذا كيطرح هاذ الإشكالية، بغض النظر على مسألة ديال الزيادة في النمو والزيادة في الاستثمار لخلق المزيد من الفرص الشغل، مع الاستراتيجيات القطاعية اللي تم وضعها في السنوات الأخيرة، وخصوصاً أننا غادي ندخلو واحد التحول ديمغرافي في المغرب ما بين 2011 حتى 2015 اللي غادي يجعل عدد الشباب الوافدين على سوق الشغل

الذي اعتبرته الحكومة من أولى اهتماماتها، إلا أن الملاحظ وعلى الرغم من العناية التي يوليها أمير المؤمنين للشأن الديني والأمن الروحي للمجتمع المغربي، والتي بفضلها عرف هذا الحقل طفرة نوعية في السنوات...

السيد رئيس الجلسة:

المرجو من المصالح المختصة أن يقوموا بإصلاح العطب الحاصل في الصوت حتى نستمتع للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم بونفر:

شكرا السيد الرئيس.

فإن مجهودات الحكومة التي لا تترقى إلى الانتظارات المرجوة منها، خاصة في ظل الاختلالات الجوهرية المستجدة في:

أولا، عدم الاهتمام بالقيمين الدينيين من الناحية المادية، إذ لا تزال معظم مكافآتهم هزيلة جدا، مما يضطر القيم الديني إلى البحث عن مصادر رزق أخرى، والشئ الذي كنسمعه، السيد الوزير، وهذا غريب أن العاملين في الحقل الديني حتى هما كبحرقوا إلى الخارج، هذا راه خطير، تمشيو حتى هما للخارج، هذا راه خطير حتى أن القيم الدينيين حتى هما يحويو البلاد راه مسألة خطيرة.

وهذا لاشك أنه سيؤثر سلبا على القيام بالمهمة الجسمة الملقاة على عاتقه، وقد يجعله عرضة للاستقطاب والاحتضان من طرف جهات لها إيديولوجيات معينة وأجندات خاصة، وأظن أن الرسالة في هذا المجال واضحة، السيد الوزير، لأنه الضعف تيجليه قابل للاختراق.

ثانيا، اعتماد التوظيف عن طريق التعاقد بالنسبة للأئمة والمرشدين والمرشحات، وهذا يجعلهم غير مطمئنين على وضعيتهم المادية والشعور بالدونية في التوظيف، الأمن الروحي راه ما تيعنيس غير المسألة العقديّة، حتى المسألة المادية.

لهذا، السيد الوزير، نسائلكم ونحن على مشارف نهاية الولاية الحكومية، عن الأسباب التي حالت دون تنفيذ التزامكم في هذا الصدد؟ وهل تتوفر وزارتم على تدابير استعجالية كفيلا بالنهوض وتحسين الوضعية الاجتماعية والاعتبارية لهذه الفئة؟

في الأخير، السيد الوزير، راه حتى هما خرجوا وقتوا قدام البرلمان، راه خطير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

تخلق مناصب شغل، هذه قاعدة ملازمة ما فيهاش نقاش، ومزيد من جلب الاستثمار وإنجاح الأوراش التي فتحت.

الجانب الثاني هو التحسين ديال صورة المقاول بالقطاع الخاص، وهذا مرتبط بالسؤال اللي طرحوه المستشارين السابقين في الفريق الفيدرالي أي المسؤولية الاجتماعية للمقاول وهي اللي جات في السؤال ديالكم اللي لحيتمو عليه أي كيفاش يمكن للقطاع الخاص يتحمل هاذ المسؤولية؟

كاي إجراءات جديدة، هذه مناسبة نخبر بها الرأي العام من خلالكم، السيد المستشار المحترم، جوج إجراءات سيدخلون حيز التنفيذ في الأشهر المقبلة، وهو جوج عقود جديدة ديال الإدماج، بالنسبة للعقد الأول نسميه تحسين جدول الإجراء المعمول به ديال الإدماج، الدولة تتحمل نفقات (CNSS) ونفقات التكوين لفائدة الشباب، خصوصا اللي صعب عليهم أنهم عندهم دبلومات لا تتلاءم، هذا الدولة غادي تتدخل وكاينة اتفاقية كما قلت مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وكاي عقد إدماج المهني الثاني، هذا سيغطي لنا الفترة ديال 2012 حسب الدراسات الأولية اللي عندنا، 2016 حوالي 275 ألف واحد اللي غادي تتحمل النفقات الاجتماعية ديالهم الدولة، مليار و5 مليون درهم اللي الدولة غادي تتحملها باش تحسن الصورة أو الإدماج ديال الشباب بالنسبة للقطاع الخاص.

أكد هناك مجهود آخر ديال القطاع الخاص ديال توفير المزيد من الاستثمار، الدور ديال الجماعات المحلية ما ننساوهش لأن واحد النقطة ما ننساوهاش وهو أن لما كنتكلمو على إشكالية التشغيل كبدوا نربطوها بالدولة، الدولة عندها مؤسسات، الدولة هي الجماعات المحلية اللي مفروض أنها تخلق شروط أفضل للاستثمار، أفضل شروط تعطيا للمستثمر أو المقاول، وأظن حتى مع الجهوية الموسعة غادي نخلو بعض الإشكاليات المرتبطة، تعلق الأمر بالتكوين، تعلق الأمر بشروط الاستثمار، خصوصا في الجهات اللي بينت الدراسات أنها ما كنتخلقش فرص ملائمة للشغل لأبنائنا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة المباركة، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، موضوعه الوضعية الاجتماعية للأئمة والوعاظ. الكلمة لأحد السادة المستشارين أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، فليفضل أحد السادة مشكورا.

المستشار السيد عبد الكريم بونفر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

خصص التصريح الحكومي حيزا للحديث عن تأهيل الحقل الديني،

ثانيا، إن سياسة تدبير الشأن الديني في المملكة تقوم على اقتناع جميع الفرقاء بلزوم الحياد فيما يخص المسجد والإمام والعالم، وليس من مصلحة بلدنا التفريط في أي شيء من هذه القاعدة. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة من أجل التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الوزير،

نحن نعرف أنكم قمت بمجهودات لا بأس بها في هذا الميدان، ولكن هاذ البلد الذي يحترم، والذي نعيش عرسه الآن بدستور جديد، يفرض علينا جميعا أن نطبق أدنى قانون، (Le SMIG) نعطيه لهؤلاء الناس. أتم أعلم الناس بهاذ الفئة ديال المغاربة ثقافيا، مثاليا، ناس هما اللي تيوهموا والموجه تيصصوا يكون بخير، لا بأس عليه، واكل، شارب، ما تيمكنش يده للغير، راهم عايشين في الطلبة، شي فيهم كيشي يدير الحروزة، احشومة.

كاين نعم أسيدي، كاين، وما نطلقوهش للمحسنين في أيام محمد السادس وفي أيامكم أتم اللي ملي جيتو واحنا عارفينكم بأنكم منكين على هاذ الملف... محمد السادس ولكن، السيد الوزير، أتم منفذ، أتم تتعملوا.

احنا كتمناو منكم أن هاذ الفئة ديال الناس، البارح راهم واقفين أمام البرلمان، احنا حشمننا، مثلا وحدين آخرين مرحبا بهم، ولكن الأئمة ديالنا، ناس مثاليين في الدوار، في القبيلة، في الدشر، هما اللي يجيو يحتجوا، ما تنقبولهاش في المجتمع ديالنا.

كطلبو منك، السيد الوزير، بلا ما نطول عليك، وتعرف بأنه لكم الوسائل الكافية باش هاذ الفئة ديال الناس تعطيوهم حقهم، اعطيوهم (Le SMIG)، اعطيوهم الحق ديال الموظفين جميعا، هم موظفين ديال الدولة باش يصيبوا الكرامة ديالهم، باش ملي يكون تخطب يوم الجمعة أو يكون تيصلي بمئات ديال الناس يكون تيشعر بالوطنية ديالو اللي هي أهم شيء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة، إذن بدون تعقيب. أشكر باسمكم جميعا السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية على مساهمته في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، موضوعه "برنامج محاربة مدن الصفيح"، للمستشارين المحترمين السادة: سعيد التداوي، عبد الحميد السعداوي، عمر مكد، بناصر أزكاغ، عبد القادر قوضاض، الهاشمي السموني، فليفضل الأستاذ التداوي لبسط السؤال مشكورا.

وسلم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدة المستشارة المحترمة،

أشكر السيد المستشار وفريقه، وأجيب بما يلي:

أولا، وجود الأئمة في المساجد أقدم من كل أنواع التعاقدات الإدارية الحديثة، كان موجود بالشرط وهو تعاقد، والأمر الذي استوجب عددا من التحيينات والإجراءات المنصفة التي تم تحقيقها، والتي ستستمر في المدى المتوسط والطويل؛

ثانيا، من حيث مكافأة الأئمة، كانت قلة الأئمة تتلقى مكافأة من الأحباس، والغالبية لا تتلقى سوى واجب الشرط من الجماعات؛

ثالثا، تدخلت ميزانية الدولة في السنوات الأخيرة على الشكل التالي:

أ- رفع مكافأة الأئمة الذين لا يتلقون الشرط ولا يتلقون منح الجمعيات والمحسنين، وعدادهم 6000 إلى 1100 درهم كحد أدنى و1500 في المتوسط الشهري؛

ب- صرف مكافأة شهرية قدرها 800 درهم لجميع الأئمة الآخرين، ونسبتهم 86% أي حوالي 38000، إضافة إلى واجب الشرط أو منحة المحسنين، ومعدل الشرط حسب الإحصاء الذي ملأه الأئمة أنفسهم، والذي أجريناه وهو 600 درهم شهريا.

نعم بقي 7000 إمام خارج هذا التعميم وهؤلاء سيتوصلون بمنحهم قبل نهاية السنة بأثر رجعي لثلاثة سنوات ابتداء من 2009، كما سبق الإعلان عن هذا الإجراء في التقرير المقدم أمام أمير المؤمنين بمناسبة عيد المولد النبوي الشريف، وكلفة هذا التعميم 210 مليون درهم؛

ت- إحداث تغطية صحية شاملة لجميع الأئمة وأعضاء أسرهم (170000)؛

ث- إحداث مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية؛

ج- تكوين 200 إمام ومرشد متعاقد معهم فيما يعادل رواتب السلم العاشر.

وهكذا، يبلغ مجموع ما يصرف على الأئمة سنويا 740 مليون درهم، في حين لم يكن يصرف عليهم قبل عام 2004 سوى 60 مليون درهم.

وهكذا، نود أن نؤكد أن العناية بالأحوال المادية والمهنية للأئمة ستستمر إلى أن تصل -إن شاء الله- إلى المستوى المناسب.

وفي الأخير، أود أن أشير إلى أمرين إثنين هما أن الوزارة تشتغل على مشروع نص، يحدد بصفة خاصة كل ما يتعلق بوضعية الإمام من حقوق وواجبات، يكون مرجعا للجميع، ومن أهم ما سيدور حوله هذا المشروع أن الإمام الذي ينبغي أن تصان كرامته ويحفظ جانبه، يبقى ذا رسالة خاصة مرتبطة بالالتزام الضميري بالثوابت، لذلك فإن التعاقد أو الشرط كما ساه أجدادنا هو الصيغة المناسبة للتعامل معه.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في الحقيقة، السيد الوزير، هاذ السؤال هو ما كيتعلقش غير بمدن الصفيح، السؤال راه عندك هو كيتعلق بالسياسة العامة ديال الحكومة في إطار ميدان التعمير والسكن، وكان بودنا، وكنا كتمناو أن جميع الفرق يسايرونا ونعملو سؤال محوري تليه مناقشة، يكون سؤال فريد في الجلسة، لماذا؟

هاذ الظاهرة ديال المجتمع فيما يخص مدن الصفيح والتعمير والسكن عنده ارتباطات كبيرة، ما كايناش غير وزارة الإسكان بوحدها، كين تترتبط بقانون التعمير، كيرتبط بوزارة الداخلية، بالجماعات المحلية، بالوكالات الحضرية ديال البناء اللي معرفناشي، كين جزء تابع لكم وجزء تابع لوزارة الداخلية.

ولهذا، كنا كتمناو هاذ السؤال يكون سؤال محوري باش يمكن لنا نتوسعو في المناقشة ونعرفو أنه من هو المسؤول (qui sait qui fait)، لأنه اليوم كيف كتلاحظوا كين واحد الإحباط كبير وكين واحد التراخي ومعرفناشي هاذ الشيء فين غادي وهاذ الشيء أصبح كيخلع.

ولهذا، السيد الوزير، أنا عنغفكم من قراءة السؤال اللي الخلاصة ديالو هو هاذ الشيء اللي قلنا لكم وكتمناو أن الأجوبة ديالكم تجينا ماشي بالأرقام وماشي بذاك الشيء اللي درتو والي عاد غادي يدار، هاذ السؤال درناه لكم 4 النوبات وجاوبتونا عليه وعندنا الأرقام، راه كاينة غير في الأترتيت، ها هي هاذ الصباح راني خرجتها.

كتمنى أنكم تعطيونا الأسماء ديال الشركات وديال المتدخلين في هاذ محاربة مدن الصفيح، مثلا اللي كينيو للسكن الاقتصادي، تعطيونا السياسة العامة ديال الحكومة أشنو بغات تدير؟ واش باغا تحارب مدن الصفيح ولا باغا ترخ لفلوس وتحارب مدن الصفيح؟ هاذو هما المسائل المحورية اللي بغيناكم تناقشوا معنا، السيد الوزير، وكنشكروكم. السيد الرئيس، كنبهكم للوقت وكحتفظ به في التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

الاحتفاظ بالوقت غير منصوص عليه في القانون، ولكن مع ذلك ستكون المرونة. السيد الوزير لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد أحمد توفيق حجرة، وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدتين والسيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية بغيت نشكر السيد المستشار، السي سعيد التدلاوي، على طرح السؤال لأنه السؤال ديالو كيحي في واحد الوقت اللي كين عدة أصدقاء من جميع أنحاء المغرب، تتناول الملف والضرورة ديال الحكامة وديال تدبير التعمير في بلادنا، والجرد اللي جابو السي التدلاوي، السيد المستشار المحترم، هو على حق، هناك عدة أسئلة مرتبطة بنمط وطريقة ومقاربة تدبير التعمير في بلادنا.

أولا في المرجعية، لأنه أشنو هو تدبير التعمير؟ يقوم على 3 ديال الأسس، مرجعية قانونية، قانون، ومن يطبق القانون؟ وكذلك الحكامة والاجتهاد في تطبيق القانون. فيما يتعلق بالقانون عندنا واحد القانون ديال 25.90/12.90 يعني في العمر ديالو ها هو ذا 21 سنة، وثبتت التجربة أنه أدى الواجب ديالو ولكن بدينا كتلاحظو أمامنا بعض الارتباكات المرتبطة بتطبيق القانون، وهناك علاش كين اليوم قوانين جديدة، راها في المسلسل الدستوري ديال الموافقة، كذا ذكر منها المدونة ديال التعمير وقانون مراقبة التعمير.

فيما يتعلق بتدبير وتنفيذ القانون، وبحال اللي قلتي كين عدد كثير ومتداخل ديال المتدخلين (الجماعة المحلية، الوكالة الحضرية، العالة، المفتشية، المهندسين، الوقاية المدنية) يعني ذيك اللجنة اللي كتعطي الرخص هي متعددة ومتشعبة، وهذا كيحول دون السلاسة ديال حصول المواطنين المستثمرين على الرخص.

كذلك كين الاجتهاد، هذه الثوابت الثلاث، والي كتجعل ملي تنجموها بثلاثة كتعطي هاذ الارتباك وهاذ الأسئلة الكبرى اللي مطروحة اليوم، بهاذ ثلاثة قلت أنه كين قانون، كين تدبير التفعيل ديال هاذ القانون، وكين كذلك الاجتهاد، إما الاجتهاد من طرف الإدارة اللي كتحي بواسطة دوريات، إما دوريات عادية وزيرية أو مشتركة وآخرها ديال مراقبة التعمير اللي تمضات من طرف الداخلية والعدل والإسكان أو ديال مثلا الاستثناء في التعمير اللي ممضية من طرف الإسكان والداخلية، هاذو كلهم اجتهاد، اللي كيحي كيطلع القوانين. وكذلك كين الاجتهاد المبني على الإجماع.

هاذ الثلاثة ديال المرجعيات اللي كنعتمدو عليها في تدبير التعمير، فعلا وكما قلت، السيد المستشار، كتطرح علينا عدة أسئلة، بالنسبة لهذا الوضع، وأنا لن آتي بالأرقام وما غادي نستحضرش الأرقام، بالنسبة لهذا الوضع أنا عنغطيك التجسيد الحقيقي المشترك بينك وبيننا، هاذ الوضع أشنو أمامنا؟

أولا يجب تغيير القوانين المرجعية اللي كنشغلو عليها في بلادنا اليوم، وهذا راه في شأنه كين جوج ديال القوانين كبرى، كين مدونة التعمير 650 فصل، وكين قانون اللي جاهز وأعتقد أن غادي يدخل لمسلسل الموافقة القانونية الدستورية في الأيام القليلة اللي هي مراقبة التعمير، باش يولي

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، ستأتي فرصة أخرى لتعميق النقاش في الموضوع، لكي لا نعتدي على وقت الآخرين أعطي الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

السيد الرئيس، لما يكون عندنا في المرجعية، كين قانون، كينة المؤسسة التي تدبر القانون وتحاسب على عدم تطبيق القانون أو على تطبيق القانون، ولكن حين نمر للمهجية ديال اللجنة وما أكثر اللجان في الميدان ديال تدبير التعمير كنسقطو في الفخ ديال هاد الشي اللي استحضرو، السيد المستشار، هذا جا، هذا ما جاش، هذا مرض وجا شي واحد ناب عليه، هناك السيد في اللجنة الأخرى قال نعم، هناك السيد اللي جا ينوب عليه في اللجنة الموالية ممتفقش على نعم اللي قبل منو، خضعنا لواحد المنطق ديال العمل ديال اللجان وعلى العمل الجماعي، هذا واحدة من الأدلة على أن خصنا كل ما مرتبط بالتعمير يجب أن يرجع إلى المرجعية ديال القانون ونخرجو من المنطق ديال الاستثناء ونخرجو من المنطق ديال اللجان.

أساء الشركات، كين شركات ديال الدولة ومعروفة، كين العمران والشركات الفرعية، كين جوج الشركات فرعية ديال صندوق الإيداع والتدبير اللي هي (CGI) وديار المنصور، والي واحدة كتشتغل في مدينة الدار البيضاء وكتدير المدينة الجديدة ديال زناتة، كين شركة إدماج، هادي شركة محلية غير ديال الدار البيضاء، غير ديال البرارك ديال الدار البيضاء، ولا حق لها تشتغل خارج الدار البيضاء نظرا لكثرة أحياء الصفيح في الدار البيضاء، ثلث أحياء الصفيح في المغرب موجودين في الدار البيضاء، طبيعي أن الدولة دارت شركة خاصة.

فيما يتعلق بالقطاع الخاص، كيندخولوا في أحياء الصفيح بتعاقد واضح المعالم مع الدولة، وهم خاضعين للمراقبة، وحين أقول خاضعين للمراقبة، طبعا خاضعين للمؤسسات ديال المراقبة ومن ضمنها مجلسي البرلمان. نحن على استعداد السيد المستشار أنه نجيبو الشركات كلها بتفاصيلها وأشنو عندها وأشنو ما عندها واش وكيفاش اشتغلت وأشنو هي طبيعة العلاقات ديالها في هاد الميدان هذا.

فيما يتعلق بالعمران، العمران بغيت نوضح واحد الحاجة أعتقد أنها إستراتيجية وأساسية، العمران مؤسسة ديال الدولة 100% ورأسالها ديال الدولة 100% وهي خاضعة لمراقبة الدولة وللمراقبة البرلمان، إلى عندك السيد المستشار أو عندنا واحد الملف اللي اخذت فيه شي أرض بدرهم رمزي وكتبيعو خارج المنطق الذي تفرض عليها والي وافقت عليها الأجهزة التقريرية، هي خاضعة للمراقبة ويجب أن تسأل. ولهذا، أن مستعد أنه نجيبو الملفات اللي كتظهر... وهذه تقاليد محمودة،

المراقبة ديال التعمير عندها مرجعية قانونية ونخرجو من المنطق اللي احنا فيه، كلشي مسؤول وحتى واحد ما مسؤول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة الأستاذ التدلاوي في إطار التعقيب.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير جاب كلشي، ويؤيد ويقول أن القانون تجاوز، يعني كل ما أردت قوله في التعقيب هو كيجيبو وكيعترف به، أش غادي تقول له؟ السيد الوزير المحترم هو كيعرفني وأنا كعرفو مزيان، وعارف السياسة ديالو، أنا لا أنتقدها، أنا لا أقول له لم تنجح في سياستك، غير أنا طلبت لك الله يخليك المتدخلين، أساء الشركات مع كامل الأسف- لم تعطانا، لأنه هذا من العوائق اللي خصنا نتجاوزها. أنا مكنتهمش شركة إدماج السكن اللي كينة على مستوى الجهات، ما كنفهمش الأبنك تتدخل حتى هي وكتبني، لا أفهم العديد من المسائل، السيد الوزير، وأنتم كعرفوا هاد الشي.

المساطر كما قلت معقدة ومتشعبة جدا، كين بعض اللجان تتجمع في مشاريع كبرى ضخمة اقتصادية اجتماعية، واحد من ذوك الناس لم يحضر توجل، ماشي مشكل، لم يحضر، ما نقاش (stationnement) امشي في حالو، ماشي مشكل لا نعاقبه ولا نحاسبه، كأجلو ومكنشوفوش راه احنا أجلنا مشروع ضخم بالمبالغ المالية ديالو وبالأبنك ديالو وبالاستثمار ديالو، وبكلشي.

ولهذا، كما قلت، القانون تجاوز، ولكن كيخصنا حاجة اللي هي على عاتقكم، السيد الوزير، خصكم تفهموا أن محاربة مدن الصفيح، تعملوا هاد الشي عن طريق الإعلام السمعي والبصري، وتقولوا وتفسروا للمواطنين أن هاذوك الشقق اللي كينعطاوهم، راهم خصهم يفهموا أن صندوق الموازنة كيندخول فيهم، وأن كينة امتيازات للمنعش العقاري، سواء كان العمران، أو كانت شركات الخواص، وأنه راه تعفاو من (la taxe) في السجا وتعفاو من واحد العدد من الأمور، وهناك الثمن الحقيقي ديال ذاك البار هو 30 مليون ماشي 14 أو 15 مليون، ولهذا كيخص مع كامل الأسف، وهنا فين كينة بعض الأخطاء، بعض الشركات التابعة لكم، وهذا علاش طلبت الأساء، بحال العمران مثلا، اللي كينعطاها بدرهم رمزي بعض العقارات وكتدير مشاريع، ولكن مع كامل الأسف مكتكملش العملية، نظرا للإقبال اللي كين، كنفوت ومكتعملش (les dossiers techniques) وما كتعملش الصكوك العقارية، كون كانت كتعمل هاد العملية مغنطيحوش في بعض المشاكل ديال التفويت، لأنه سيكون صك عقاري مسجل لدى المحافظ العام على الأملاك العقارية، ويمنع فيه التفويت لأن هذه الشقة أعطيت بالامتياز، ولهذا...

السيدة أمينة بنخضراء، وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

بغيت في البداية نشير إلى أن مشروع المنجم الأخضر بمدينة خريبكة اللي دشنو سيدنا الله ينصرو في شتنبر 2007 كيندرج في إطار عمليات إعادة التأهيل المسطر للمنشآت المنجمية القديمة للمجمع الشريف للفوسفاط وتشجيع التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية لإقليم خريبكة والارتقاء بالنشاط الثقافي بها.

وتتضمن الأشغال بهذا المشروع بناء مجمع اقتصادي وثقافي، فيه مدينة العلوم ومسرح في الهواء الطلق ومتحف فلاحي ومجمع سكني وسياحي وقرى للاصطياف وأحواض اصطناعية وفضاءات خضراء وملاعب رياضية متعددة الاختصاصات.

كما سيتم إدماج هذا المشروع في إطار مدار سياحي، يشمل متحفا للمنجم، يوجد قيد الإنجاز من قبل المجمع الشريف للفوسفاط بشراكة مع المتحف الوطني للتاريخ التابع لفرنسا.

وفما يخص المراحل التي قطعها هذا المشروع، يطيب لي أن أخبركم بأن أورش البناء المتعلقة بالشرط الأول، والتي تم إنشاء مركب إداري ومقر للمؤتمرات ومجمع للخدمات الاجتماعية وكذا بناء وحدات سكنية اجتماعية ومساحات خضراء، ستنتقل في نهاية سنة 2011، علما بأن هذا الشرط من المشروع سيمكن من خلق ما يناهز 2700 منصب شغل.

وفما يخص عملية التشجير التي جاءت في معرض سؤالكم، فقد تم إنشاء لجنة تحت إشراف عمالة إقليم خريبكة، مكونة من المديرية الإقليمية للفلاحة وممثلين عن المجمع الشريف للفوسفاط، عقدت عدت لقاءات، حيث خلصت إلى إمكانية غرس مليون و364 شجرة صبار أي (Cactus) و (Atriplex) بأراضي المجمع الشريف للفوسفاط ومليون و16 ألف شجرة من صنف الصبار و (Atriplex) والزيتون بأراضي اقترحها المديرية الإقليمية للفلاحة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، لك الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا للسيدة الوزيرة على جوابكم.

لقد سبق لنا أن طرحنا من هذا المنبر عدة أسئلة تخص المشاكل التي تتخبط فيها ساكنة إقليم خريبكة، وخاصة بلدية حطان وجاعة المفاسيس وأولاد عزوز وأولاد إبراهيم مع المجمع الشريف للفوسفاط، وإلى يومنا هذا لم يتحقق أي شيء، الشيء الوحيد الذي أعطيتهم موافقته شخصيا وهي الزيارة الميدانية التي ستقومون بها مباشرة بعد شهر رمضان إن شاء الله- لكي

والسيد المستشار كي يعرفها ومارسها بشكل متألق، ولهذا هاد الشيء هذا كله نحن مستعدون له.

فيما يتعلق بالقطع الخاص والامتيازات التي كنتحصل عليها، أذكر أنها امتيازات وتخفيضات تعطى للمنعشين العقاريين وفق القانون الذي مر من هنا وصادق عليه مجلسي البرلمان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على المساهمة.

نتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، موضوعه مآل المنجم الأخضر، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم العلافي، عبد الحميد السعداوي، سعيد أرزيقي، لحسن بلبصري، إبراهيم فضلي.

الكلمة للحاج عبد الرحيم العلافي.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء والوزيرات،

أختي وإخواني المستشارين،

لقد تم منذ سنة 2007 تدشين مشروع المنجم الأخضر بإقليم خريبكة، وتفاءلت ساكنة الإقليم بهذا المشروع الهام من أجل امتصاص البطالة، إلا أن المسؤولين عن المكتب الشريف للفوسفاط ما زالوا يتماطلون في إنجازهم إلى حد الآن، دون أن نعرف أسباب هذا التماطل، كما أنه تمت اتفاقية بحضور الغرفة الفلاحية لجهة الشاوية-ورديفة يوم 2010/04/22، وهو بالمناسبة يوم يصادف اليوم العالمي للأرض من أجل غرس 2 مليون و600 ألف شتلة من الزيتون، ممولة من طرف المجمع الشريف للفوسفاط ليستفيد منها الفلاحون المتضررون الذين صودرت أراضيهم لصالح المجمع الشريف للفوسفاط، إلا أنه إلى حد الساعة لم تفرس ولو شجرة واحدة.

من هذا المنطلق، نود، السيدة الوزيرة، مساءلتكم بصفتمكم الوصية عن هذا القطاع: ما هي الأسباب الكامنة وراء عدم إنجاز مقتضيات هذا الاتفاق؟ وما هو مخططكم لتعزيز دور المجمع الشريف في الأوراش التنموية بالمنطقة؟

وفي نفس السياق، نتساءل عن الوعود الصادرة عن المجمع الشريف للفوسفاط بتشغيل 5 آلاف و800 منصب شغل في أجل أقصاه 30 يونيو 2011، إلا أنه لم يتم هذا الوفاء بهذه الوعود مما زاد في التوتر والاحتقان.

السيد الرئيس، سأحتفظ بالوقت إلى التعقيب، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لك السيد الوزيرة.

رمضان، والسيد المستشار المحترم بنفسو استقبلوه في الإدارة ديال المركب الشريف للفوسفاط تبعاً للطلب ديالو، واحنا كبقاوا مستعدين للقاء مع السادة المستشارين وللاخذ بعين الاعتبار التساؤلات ديالهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

السؤال الموالي يتعلق بالكوارث الناتجة عن التسربات بالجرف الأصفر، للمستشارين المحترمين أعضاء الفريق الاشتراكي، فليفضل أحدهم، السي بوشعيب الهيلالي.

المستشار السيد بوشعيب الهيلالي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

الأخت الرئيسة،

السادة المستشارين المحترمين،

يعتبر ميناء الجرف الأصفر من الموانئ الإستراتيجية بالمغرب وإفريقيا، إلا أن تعدد التسربات ديال الغاز والمواد القابلة للانفجار نتيجة الإهلال وانعدام المراقبة، يشكلون خطراً محققاً على ساكنة الجديدة والمنطقة كلها، وخير دليل على ذلك التسرب الأخير لغاز البوتان بالميناء قرب مضخات لحامض الكبريت، كانت -لا قدر الله- ستشكل كارثة حقيقية، وأريد أن أشير على أنه ما شي التسرب الأول ولا الثاني ولكن هو التسرب الرابع.

وعلى هذا، السيدة الوزيرة، نريد أو الرأي العام ديال المنطقة يريد ما هي الإجراءات اللي غادي تتخذوا أو تتخذ المصالح ديالكم للوقاية مستقبلاً لهاته الكوارث بهذا الميناء الجرف الأصفر والمنطقة المحيطة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيدة الوزيرة لك الكلمة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أود أن أشير في البداية أن المراقبة والوقاية من المخاطر، تعتبر من المحاور الأساسية للإستراتيجية المعتمدة من طرف قطاع الطاقة والمعادن، كما أود التأكيد على أن ميناء الجرف الأصفر كيلعب دور مهم واستراتيجي من الناحية الاقتصادية وذلك بفضل تواجد بمنطقة تتوفر على عدد مهم من المنشآت الصناعية، ومنها على وجه الخصوص تلك الخاصة باستقبال وتخزين غاز البترول المسيل التي يدخل بناؤها ضمن برنامج تطوير البنيات

تقفوا عن المشاكل الحقيقية التي تعيشها هذه المنطقة، وإن سكان هذا الإقليم يرحبون بكم ويشكروكم على موافقتكم المبدئية لهذه الزيارة.

أما من جهة أخرى، السيدة الوزيرة، فإن القانون يعاقب على من لم يبلغ على إنسان في حالة خطر، لهذا أبلغكم وأحيطكم علماً أن هنا بحطان ما يسمى بالفيلاج إقليم خريبكة، أكثر من 700 منزل، لا تتعدى مساحتها 30 متر مربع، وأغلبية هذه المنازل لا تتوفر لا على الماء ولا على الكهرباء، بل عمر هذه المساكن يفوق 60 سنة، والمشكل أنها لازالت في ملكية المجمع الشريف للفوسفاط، ويفتقد البعض منها لأبسط الشروط الصحية للعيش، وجل الساكنين بها متقاعدون من المكتب الشريف للفوسفاط ودخلهم لا يتعدى 400 درهم شهرياً.

وأحيطكم علماً بأن المكتب الشريف للفوسفاط، يريد أن يتخلى عن هذه البنيات لبلدية حطان إلا أن البلدية رفضت أن تتحمل المسؤولية بسبب الحالة المزرية التي توجد عليها الآن.

لهذه الأسباب، السيدة الوزيرة، نطلب منكم ترميم هذه البنيات وإصلاحها وإصلاح البنية التحتية حتى لا تبقى هذه الشريحة على هذه الحالة التي تعيش الموت البطيء، خصوصاً أن الدستور الجديد يضمن كرامة المواطن، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا بالعيش الكريم والسكن اللائق. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة لك الكلمة.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

المركب الشريف للفوسفاط هي مؤسسة مواطنة وكنعمل دائماً على العمل لإطار الإنتاج ولا أي صنف في الميدان الاجتماعي، والأعمال ديالها في جميع المناطق اللي كنتدخل فيهم، لا في خريبكة ولا في اليوسفية ولا في آسفي ولا في الجديدة، مهمين على جميع الأصعدة، لا من ناحية السكن ولا من ناحية التغطية الصحية.

وأخيراً، المركب الشريف للفوسفاط عمل برنامج خاص باش يسهل للعمال ديالو اللجوء إلى الأراضي أو إلى السكن، وهذا العمل كيتبع على أرض الواقع.

وفما يخص هاذ الشي ديال حطان، يمكن لنا نشوفو مع الإدارة العامة ديال المركب الشريف للفوسفاط اللي هو مبرمج في العمل ديالهم في هذه المنطقة، فجميع الجوانب ديال السكن الاجتماعي ديال هاذ الساكنة موخوذ بعين الاعتبار وغادي يتيق المركب الشريف للفوسفاط كيعمل على هاذ النهج.

فيما يخص الطلب ديال الزيارة، فجاوبنا عليها وغادي يستقبلوهم في آخر

المنطقة في الأول لم تكن مخلوقة لهاته المصانع، إذا تذكرت في الأول هذه المنطقة، ولكن في الوقت الذي بدأت فيه المصانع ديال الفوسفات عمت على المنطقة كلها حتى أصبحت المنطقة أخطر منطقة في المغرب.

نحن نتكلم على الخطر المحدق للمواطنين في هاذيك المنطقة، تكلمتم الآن بجمحة كاملة على أن التسرب الأخير ما أمكن لكم أن تحدوه إلا بصعوبة كبيرة، احنا تنقلو لأنه هذا الحقيقة وخصنا نوصلو -كما قال الأخ- خصنا نوصلو المسائل الخطيرة إلى الحكومة.

أنا نتقول على أن هاذيك المنطقة خص الحكومة تكف من الزيادة في التدشينات ديال هاذيك المصانع لأن جيتو في الآخر ودشنتو التوسيع ديال منطقة ديال الكطار مع أن محصهاش تكون، خصها تمشي لمنطقة أخرى، واش مكاينش شي منطقة أخرى في المغرب اللي يمكن لها تضعف هذاك الخطر اللي على هاذيك المنطقة، والمواطنين كلهم كيشعروا على أنهم ولاو في وسط خطر، فعليكم أن تكفوا وأن تطمئنوا الناس بمنطقة أخرى. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيدة الوزيرة هل لك رد على التعقيب؟

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

فعلا المنطقة ديال الجرف هي من أكبر المناطق الصناعية ديال بلادنا - الحمد لله - وفيها عدة مركبات للصناعة واخذين بعين الاعتبار جميع ظواهر السلامة في هذه المنطقة.

يمكن لنا تفهمو التخوفات ديال الساكنة ولكن يمكن لنا أيضا نبينو لهم بأن في عدة بلدان وفي عدة مناطق كين الجوار ما بين الصناعة وما بين الفلاحة وما بين السياحة برماعة جميع الأخطار اللي يمكن لها تقع، فجميع هذه المنشآت الصناعية كتعمل بعض دراسات التأثير على البيئة، وبعض الدراسات خاصة بالمسافات اللي خصها تتخذ بعين الاعتبار في إطار السلامة، وها الشئ غادي يزيد يتقوى -إن شاء الله- ولاسيما في المناطق اللي فيها منشآت محمة من هاذ النوع هنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة على المساهمة.

ننتقل للأسئلة الموجهة إلى قطاع الصحة، والسؤال الأول الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة حول ملء الخصاص الحاصل في المستشفيات الإقليمية، للمستشارين المحترمين أعضاء فريق التجمع الدستوري الموحد، فليفضل أحدهم لتقديم السؤال مشكورا.

التحتية للمواد البترولية لتقوية قدرات التخزين والرفع من مستوى المخزون الإستراتيجي للمواد البترولية وتأمين تزويد البلاد بهذه المادة الحيوية.

وفي إطار الاهتمام المتواصل بالجوانب المتعلقة بالسلامة، قام قطاع الطاقة والمعادن بتبني مقاربة جديدة لحماية المواقع والوقاية من المخاطر الصناعية بجميع المنشآت. وفي هذا الإطار فإن مصالح قطاع الطاقة تعمل، سواء على المستوى المركزي أو الجهوي وكذا المؤسسات المرخص لها بالمراقبة، على تنفيذ المقتضيات القانونية المتعلقة بالمراقبة التقنية وتطبيق التوصيات المنبثقة عن الدراسات الافتحاصية التي تم إنجازها في هذا الميدان، وذلك من أجل ضمان سلامة الأشخاص والمنشآت والتحكم في المخاطر.

وفيما يتعلق بإحداث تسرب غاز البوطان بالجرف الأصفر بتاريخ 3 شتنبر 2010، فإنه ناتج عن خلل في وصلة المسكة الذي يربط الأنوب القديم بالأنوب الجديد، وبالرغم من ضعف محدودة صبيب هذا التسرب فقد تم أخذ جميع التدابير المتعلقة بالأمن والسلامة مع التدخل السريع للأجهزة المكلفة بالوقاية والمراقبة المتواجدة بعين المكان، منهم محينين وفرق الوقاية المدنية والأمن الوطني والدرك وإدارة الميناء.

وقد تم احتواء هذا الحادث والسيطرة عليه في وقت قياسي ولم يتسبب في أي ضرر لا للأشخاص ولا للمنشآت، كما لم يكن له أي تأثير على البيئة.

ومن أجل الوقاية، تم تحديد محيط السلامة والأمن حول موقع تسرب الغاز وإغلاق الممر المؤدي إلى منشآت استقبال المواد البترولية وإخلاء السفينة وإفراغ الأنابيب من مادة الغاز، كما تمت حراسة الموقع من طرف فرق الوكالة الوطنية للموائ وفرقة أمن الميناء.

وقد تم خلال نفس اليوم تغيير وصلة المسكة التي تسببت في هذا التسرب وإخضاع جميع أنابيب نقل الغاز للاختبارات الهيدروليكية بحضور جميع المتدخلين. وقد تم تفريغ حمولة السفينة من الغاز في اليوم الموالي للحادث، فهذا كله كيبين بأن الوقاية والسلامة مأخوذة بعين الاعتبار على جميع الأصعدة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد بوشعيب الهيلالي:

السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن هاته المنطقة التي تتكلمون على صعوبة هاته المشاكل الخطيرة في هاذيك المنطقة، أريد أن أعرف على أن هذه المنطقة هي سياحية في أول الأمر ومنبثقة عن منطقة فلاحية عصرية ذات قانون عصري وأن هاذيك

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدان الوزيران،

السيدات الوزيرات،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

إن أهم ركائز بناء الدولة العصرية الحديثة هو العنصر البشري السليم، ومن هذا المنطلق فإن الاهتمام بقطاع الصحة من الأولويات الكبرى التي تضعها الدولة نصب أعينها من أجل هذا البناء والتطور. وإذا أردنا أن نتوفر على قطاع صحي سليم، يجب التوفر على بنية تحتية سليمة وأطر طبية وشبه طبية مكونة وكفئة.

وحدثنا عن البنية التحتية، يجزنا إلى الحديث عن المستشفيات بكل أنواعها، سواء منها المستشفيات الإقليمية أو الجامعية، فرغم الجهود التي تبذلها وزارة الصحة من أجل تقييها من المواطنين ومدتها بالأطر والتجهيزات الطبية اللازمة، لازالت العديد من المناطق المغربية تفتقر إلى مستشفيات إقليمية، تتوفر على اختصاصات غالبا ما لا تكون متوفرة سوى في المدن الكبرى، والتي تبعد عن بعض القرى بمئات الكيلومترات.

ومن هذا المنطلق، نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن إستراتيجية وزارتك في ملء هذا الخصاص الحاصل في المستشفيات الإقليمية وتمكينها من التجهيزات والأطر الطبية، خصوصا في بعض الاختصاصات كأمراض القلب والعيون والسرطان؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيدة الوزيرة لك الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة ياسمينة بادو، وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

غير في البداية، أريد، السيد المستشار، أن أذكر أن الشبكة الاستشفائية في بلادنا، تتكون من أربع مستويات، كإين هناك:

- المستشفيات الجامعية والتي العدد ديالها 19 مؤسسة؛

- المستشفيات الجهوية: 12 مؤسسة؛

- والمستشفيات الإقليمية: 90 مؤسسة؛

- وأخيرا، المستشفيات المحلية التي عددها يبلغ 21 مؤسسة.

فيكون مجموع المستشفيات التي تتوفر عليها المنظومة الصحية ببلادنا، تبلغ 142 مستشفى، منها 106 مستشفى عام، و36 مستشفى متخصص، منها مستشفيات ذات تخصص واحد كأمراض الصدرية والأمراض التنفسية وأمراض السرطان، ومنها مستشفيات متعددة التخصصات.

أريد كذلك، السيد المستشار، فقط أن أذكر على أن كل إقليم من أقاليم المملكة تتوفر على الأقل على مستشفى إقليمي واحد، أي أن هناك أقاليم تتوفر على أكثر من مستشفى واحد، ولكن باستثناء إقليمين جديدين اللين هما إقليم ادريوش وإقليم طرفاية اللين عاد تحدثوا ومازال ما يتتوفرش على هاذ المؤسسات الاستشفائية، وعلينا أن نبرمج مستشفين في هاذ الإقليمين اللين ابقاو بوحدهم ما عندهمش مستشفى إقليمي.

إذن التنظيم الاستشفائي المعمول به حاليا، حدد التخصصات الواجب توفرها في كل مستوى من مستويات الاستشفاء، اللين ربما جاء على لسانكم، السيد المستشار، هو أنه رغم أنه يتكون هناك مستشفى محلي، رغم أنه يكون مستشفى إقليمي أو جهوي أنه بعض المرات ما كتتوفرش دائما على جميع التخصصات المفروض اللين تكون داخل هذا المستشفى، لماذا؟ لأنه كاين هناك ومازال بعض الصعوبات، كاينة قالة التخصصات ولكن كاين كذلك بعض الأحيان ناس اللين ما تيبغيوش يميشيو لهاذ الأقاليم، يمكن لي نقول لكم ما بين 2008 و2010 تعين ما يزيد على 700، تقريبا 800 اختصاصي جديد وموزعة على جميع المناطق بصفة عادلة وأعطينا الأسبقية.

إذن درنا واحد المجهود استثنائي باش نملأ ذاك الفراغ اللين كاين في بعض التخصصات، واليوم يمكن لي نقول لكم غادي يكون واحد العهد جديد لأن غادي تعزز المنظومة الصحية ديالنا بواحد المجهود كذلك استثنائي اللين دارتو الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي اللين أسفر اليوم إلى إمضاء اتفاقية مع النقابات الأكثر تمثيلية، أربع نقابات الأكثر تمثيلية، كما أنه تم الأسبوع الفارط الإمضاء مع التعليم العالي قطاع الصحة والأطباء المقيمين.

علاش كتقول عهد جديد؟ لأن كاين هناك الآن في إطار هاذ الحوار الاجتماعي والنتائج اللين انتهى إليها تحفيزات قوية مهمة، لا في التعويضات، لا من حيث النظام الأساسي، لا من حيث المسار المهني ديال الطبيب وبالخصوص الطبيب العام، وبالخصوص بالنسبة للممرض، على أنه غادي يصبح على المستشفى يجلب أكثر من الأمس التخصصات والأطباء والمرضين بصفة عامة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، الكلمة لفريق التجمع الدستوري الموحد.

الصحية الأساسية، بالخصوص بالنسبة (Les vaccins) لأنه الواحد ما يمكنش امشى يجلب، بالخصوص على أن تتعرفو بلادنا عندها تجربة رائدة في هذا المجال، 25 سنة، وأعطت نتائج جد مهمة، ولا يعقل على أنه الوزارة تقنتي، فالمواطنين خاصهم يعرفوا على أن عندهم الحقوق دياهم واللي غادي يضمن الحقوق دياهم هو أنهم يقفوا عليها ويطلبوها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل إلى السؤال الموالي المتعلق بإحداث وحدات استشفائية خاصة لمعالجة الإدمان المنتشر بشكل واسع، الكلمة لأحد السادة المستشارين أعضاء فريق التجمع الدستوري الموحد.

المستشار السيد محمد أقييب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،
السيدة والسيدان الوزيران المحترمين،
أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

إن المتابع لتطور مستويات تفشي معضلة الإدمان داخل المجتمع المغربي يعي أن ناقوس الخطر قد دق، وأن على الجميع حكومة وبرلمانا ومجتمعا مدنيا وعائلات ومدرسين، وإلى غير ذلك، فالكل يجب أن يتحمل مسؤولياته لنحاصر هذا الداء الذي ينخر جسم المجتمع ويحطم أجياله، حيث نجد أن هناك شباب وشابات هم في مقتبل العمر يجسدون مستقبل البلاد والعباد. ولأجل هذا، نتساءل معكم، السيدة الوزيرة، عن إمكانية إنشاء وحدات استشفائية خاصة، على الخصوص بجهة طنجة-تطوان، كمدخل هام لأي تصور لمحاربة معضلة الإدمان، ذلك أن هذه الوحدات قد تضمن إعادة الإدماج وقد تلعب كذلك دورا وقائيا عبر التوعية. وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيدة الوزيرة لك الكلمة للرد على السؤال.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،
السيدات المستشارات،
السادة المستشارين،

السيد المستشار، تشكركم حقيقة على هاذ السؤال لأنه سؤال مهم، سؤال مجتمعي، وكيف قلتو، السيد المستشار، هذا تيرهن مستقبل الأطفال ديانا والشباب ديانا اللي هم مستقبل هاذ البلاد.

ثم كذلك قلت شي حاجة اللي هي جد مهمة، هذه المسؤولية الكل يتقاسمها، يعني تقاسمها جميعا وكل واحد من الموقع دياو من الضروري أنه

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا للسيدة الوزيرة على الإحصائيات حول المستشفيات الموجودة في التراب الوطني، وفي الحقيقة نوه بالتنظيم اللي كاين موجود بالنسبة لوزارتكم، لكن، السيدة الوزيرة، كما سبق لنا أن طرحنا واحد السؤال شفوي في هاذ المجلس الموقر بتاريخ 10 ماي حول تدهور الوضع الصحي بالمستشفى الإقليمي ميسور على سبيل المثال، اللي هو مثال حي على سوء تدبير المستشفيات في الحقيقة، وقد التزمت، السيدة الوزيرة، بمعالجة المشكل، لكن للأسف منذ تاريخ السؤال إلى يومنا هذا، تفاقمت المشكل بشكل ملموس والمستشفى ازداد سوء، غير باش تعلموا، السيدة الوزيرة، هاذ المسألة هاذي.

بالنسبة للحكومة وأتم تبدلون مجهودات جبارة من أجل إيجاد الإمكانيات اللازمة لتطوير وتحديث المستشفيات وتزويدها بالأطراف الكافية، اليوم، السيدة الوزيرة، عينتم حوالي 15 طبيب في هذا المستشفى، اللي هو مستشفى موجود في إقليم ميسور، هؤلاء الأطباء لا يشتغلون ولا يلتحقون بعملهم، وأؤكد، السيدة الوزيرة، على أن السيدة المديرة لا تقوم بواجبها لأنها هي بدورها غير متواجدة بالرغم من أنه مستشفى جديد ويتوفر على مواصفات المستشفيات الناجحة ولكن لقي تديرا غير لائق.

إذن، السيد الوزيرة، بالنسبة لمستشفى ثاني اللي في مدينة تمارة اللي المدير دياو كذلك يعتبر فوق القانون وفوق الاختصاصات دياو، أما حدث ولا حرج في المستوصفات دياو الأحياء، السيدة الوزيرة، مستوصفات الأحياء المواطنين كيمشيو غير للجلبة كتقول له سير جيب الدواء من المستشفى وأجي نصابها لك، واش الوزارة ما تتوفرش هاذ الإمكانيات للمواطنين من أدوية بسيطة. وشكرا السيد الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيدة الوزيرة لك الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلي.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد المستشار، صحيح كلنا نتأسف على أن كاين هناك بعض السلوكات اللي هي غير لائقة بمهنة شريفة، مهنة نبيلة، ولكن بالنسبة لميسور كت طلبت أن يكون هناك تفتيش، ولكن أعدمكم، السيد المستشار، غادي نقومو بالتفتيش قبل نهاية هذا الأسبوع، كما منشغلين كثيرا في إطار الحوار الاجتماعي، وكانت هناك أورايش كبيرة مفتوحة، ولكن هذا وعد أنه قبل نهاية الأسبوع سيتم التفتيش.

أما بالنسبة للمراكز الصحية الأولية، يمكن لي نقول لكم وأؤكد لكم على أن الأدوية متواجدة، الحقن متواجدة، الأنسولين متواجدة ونشتري الكثير ونشتري بالنسبة لتغطية وتلبية حاجيات كل السكان اللي تيمشيو للمراكز

تفضل.

المستشار السيد محمد أقييب:

السيدة الوزيرة، احنا بطبيعة الحال نشكركم على هذه التوضيحات القيمة، وعلى كل حال لما طلبنا إحداث المركز بجهة طنجة-تطوان، وكتأسفو، السيدة الوزيرة، لأن ضمن العرض ديالكم فيما يخص إحداث أسرة أو لا مراكز في بعض المدن، احنا المغرب واحد، بالحق لم تذكروا جهة طنجة-تطوان.

بحال اللي كعرفو، السيدة الوزيرة، هناك بين 20 و22% ديال الذكور و8% ديال الإناث فيما يخص اللي قاسهم هاذ الداء الخطير، وهي الإدمان. والإدمان، السيدة الوزيرة، لما كتحملوا المسؤولية كتقولوا هاذ الناس اللي كيبعوا هاذ المخدرات، غادي تقول أنا اللي كيتحمل المسؤولية بالدرجة الأولى في المناطق ديالنا، أي طنجة، تطوان، الشاون، العرائش، القصر، هي الوزارات السابقة، وربما اليوم بفضل السياسة الحكيمة ديال صاحب الجلالة نصره الله، حل لنا المشاكل، هي إحداث المرافق سواء الاجتماعية والرياضية. البطالة، لأن الشباب والشابات الموجودين داخل المنطقة ديالنا يعانون من البطالة، وهذه هي الأسباب اللي جعلتهم... البطالة وعدم وجود الملاعب والمراكز الثقافية اللي جعلتهم يلحون لهذا النوع اللي نسميه نحن المخدرات، وهذا النوع ديال الانحراف واللي كانت الأسر ديالهم أي الآباء والأمهات ديالهم، والإخوان والأخوات ديالهم ضحية ذاك الشلل.

احنا فعلا كعرفو أن الوزارة كتعمل المجهود ديالها. ولهذا، نطلب منكم، السيدة الوزيرة، أنكم تقولوا لنا، إذا كان عندنا هذا الرقم المهول اللي كيخنعنا، اللي الأبناء ديالنا، بحيث إذا كان عندك واحد مدمن وموجود في واحد المدرسة، في واحد الثانوية، ولا في واحد الإعدادية، أو لا خصوصا طنجة فيها جامعة، راه يمكن له يبلي لك واحد العشرين أو لا ثلاثين، لن يمكن لي أن أتكلم على النسبة بالضبط، بالحق كل واحد اللي كيكون كيتعامل مع هاذ النوع ديال المخدرات، ونطلبو من الله يعني على الجميع، غادي يمكن يبلي واحد المجموعة أخرى.

ولهذا، احنا اللي نطلب منكم، السيدة الوزيرة، هو القيام تبعا للمجهودات اللي كنبذلوها، تقوموا بواحد المجهود على أساس، سواء شراكة مع المجتمع المدني، لأن الاستشفاء من هذا المرض هذا، هو ماشي تعطيه الدواء ويخرج على برا، الاستشفاء ديالو هو خصو يكون داخل المستشفى مع السرير بالعناية ديال الأطباء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيدة الوزيرة لك الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلي.

يقوم بما عليه من مسؤولية محاربة هاذ الظاهرة ديال الإدمان، اللي صحيح على أنها تتفاحش وصحيح على أنها ظاهرة اللي هي ما شي فقط وطنية ولكن اللي هي ظاهرة دولية.

على أي حال بلادنا راه تبذل مجهود كبير في إطار محاربة التجارة لأنه خصنا تقطعو يعني من الأصل، لأن هاذ الأطفال ديالنا وهاذ الشباب ما يلقاوش فين غادي يلقاوا هاذ المخدرات، فبلادنا راه احنا كنشوفو كل يوم الأمن تيقبط اللي تبتاجروا في المخدرات، إذن هذه هي البداية، ثم كايين هناك الوقاية، ودائما الوقاية، لأن العلاج دائما يكون صعب، ولكن خصنا كلنا نتعبأ باش تكون هناك وقاية.

على أي حال بالنسبة لوزارة الصحة واطاعة واحد الإستراتيجية اللي هي طموحة، ربما أنها جاءت شيئا ما متأخرة، لماذا؟ لأنه باش نمشيو في هذا التوجه ديال هاذ المراكز، من الضروري أنه يكون عندنا متخصصين، احنا الوزارة بدأت هاذي مدة، ولكن يمكن لي نقل لكم على أنه هاذي سنتين باش عاد بدوا تبتخرجوا أطباء متخصصين في معالجة المدمنين.

فهذا البرنامج تيرتكز أولا على الوقاية الأولية، العلاج والعناية، اعتماد برنامج تقليص الأضرار، القيام بأبحاث ميدانية، الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وهاذ الشراكة راه هي جد أساسية، وتمكننا أنه نحققو عدة إنجازات، منها:

- إحداث مركز استشفائي مختص بعلاج الإدمان بالمركز الاستشفائي ابن رشد، اللي فيه 20 سرير؛

- إحداث مركز الاستشارة الطبية الخاصة بالصحة العقلية للأطفال بالمستشفى ابن رشد، وما دام أن السيد وزير الشباب والرياضة حاضر معنا في آخر مناظرة ديال الشباب، كايين عندنا واحد المراكز الصحية الخاصة بالشباب، ولكن ارتأينا الآن على أننا نفتحها داخل دور الشباب باش يكون هناك قرب للشباب، واللي غادي يكون كذلك من ضمن الوقاية والعلاج للتكفل، ماشي بطبيعة الحال في المركز الصحي، ولكن غادي يمكن يميلوهم على المراكز المتخصصة، إذن هاذي كايين هناك دابا الآن سياسة القرب في هاذ المجال؛

- مشروع إحداث وحدات سريرية متخصصة في مجال الإدمان بطاقة استيعابية ديال 120 سرير في الدار البيضاء، في قلعة السراغنة، القنيطرة، مكناس، آسفي، أكادير، بني ملال، وبرشيد، أي ما يمثل 7 وحدات جديدة في أفق 2012، وتم رصد ميزانية خاصة لهذا البرنامج بما يعادل 23 مليون درهم.

- كايين هناك برنامج طويل، وربما إذا أتحت لي الفرصة في التعقيب أتي نضيفها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، السيد المستشار لكم الكلمة في إطار التعقيب،

السيدة وزيرة الصحة:

بغيت غير نشير للسيد المستشار، لأن قال لم أذكر جهة طنجة-تطوان، ولكن كاين، حيث لم ما كملتش، مشروع إحداث مراكز للاستشارات مختصة في معالجة الإدمان بتطوان، الناظور، وكذلك توسيع مركز حسونة بطنجة، كما تم إحداث استشارة طبية متخصصة مدمجة ضمن كل المؤسسات الصحية الأساسية، وإرساء برنامج استبدال ب (la méthadone)، وهذا شيء مهم جدا.

احنا أول بلد عربية ومسلمة اللي تمت إرساء برنامج استبدال (Méthadone) للمدمنين، ابدينا في الدار البيضاء وطنجة ومدينة الرباط. كذلك اهضرتو على الشراكة، يمكن لي أن أقول لكم على أن مشروع الكبرى تم بشراكة مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن، بالخصوص في مكناس، الرباط، فاس، الناظور، تطوان، مراكش وأكادير.

المهم برنامج طموح، برنامج مازال طويل، الوقت لا يسمح لنا يمكن لنا أن نخصصو جلسة لهذا الموضوع اللي هو موضوع مهم، غير اللي بغيت نؤكد عليه هو أنه الدولة ليست عاجزة على بناء مراكز متخصصة للتكفل ولعلاج المدمنين، لماذا؟ لأنه ماشي مسألة فقط ديال نوفر وبنيو الحيوط ونديرو الأسرة، خصنا متخصصين، وكيف قلت هذا هو أولا المتخصصين في علم النفس (les psychiatres) هما قليل بزاف في بلادنا، واحنا دابا راه رفعنا الوتيرة باش يتكون أكثر عدد منهم.

ثم هاذ الأطباء في علم النفس اللي كيتكونوا وكيخصصوا في برنامج الإدمان يالله هاذي سنتين باش بدأت بلادنا أحدثت هاذ التخصص، بدأت بالدار البيضاء، الآن كذلك في مدينة الرباط، وينحصر على هاذ المركزين الجامعيين فقط، في حين أننا دابا خصنا نوسعوه، وصحيح على أنه هذا البرنامج خاص نجلسو كلنا على طاولة وكل واحد ونديرو واحد البرنامج متكامل، اللي كل واحد فينا يكون عنده التدخل ديالو بواحد الالتزامات وباش تكون هناك المسؤولية على عاتق كل فرد من المجتمع لأن كلنا يعني يهمننا هذا الأمر، ماشي غير احنا كحكومة، راه احنا ربما حكومة وبرلمان، ولكن حتى احنا أمهات وآباء قبل كل شيء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الأخير الموجه لك، السيدة الوزيرة، الوضع الصحي ببلادنا، سؤال مقدم من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد طريش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

يعتبر القطاع الصحي من بين القطاعات التي تكتسي أهمية قصوى في حياة المواطنين نظرا لارتباطها الوثيق بهمومهم ومشاكلهم، ولذلك نهجت بلادنا سياسة للقرّب، تستهدف تسهيل ولوج كافة المواطنين للخدمات الطبية بمختلف مستشفيات المملكة المغربية.

لكن للأسف الشديد، فتحقيق هذه الأهداف تعترضه عدة معوقات، ترتبط أساسا بالخارطة الصحية في بلادنا والتفاوت الكبير بين المدن والقرى في الاستفادة من البنيات التحتية الصحية وكذا من نسبة الأطباء والأطر التمريضية، إلى جانب ذلك فإن المتبع للشأن الصحي يلاحظ الأوضاع غير المرضية التي تعرفها بعض أقسام المستعجلات، خاصة في ظل تزايد إقبال المواطنين عليها من أجل تلقي العلاج الصحي.

كما أن نظام المراقبة المعمول به في المستشفيات العمومية والخاصة في بلادنا، لا يرقى إلى المستوى المطلوب، خاصة في ظل ارتفاع نسبة الأخطاء الطبية وعدم إثارة المسؤولية الطبية التقصيرية في العديد من الحالات.

السيدة الوزيرة، نسألكم:

1- إلى متى سيظل هذا القطاع يعاني من المشاكل التي لازال يتخبط

فيها منذ زمن بعيد؟

2- ما الذي ستقومون به من أجل ضمان الخدمات الطبية لكل المغاربة

بالجودة والسرعة المطلوبة؟

وشكرا السيد الرئيس، شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة لك الكلمة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

في الحقيقة، السيد المستشار، سؤالكم طموح جدا، لأنه تحسين جودة الخدمات يعني هي سياسة صحية برمتها، ولكن سأحاول رغم ذلك أن أجيب وأعطي بعض المعطيات يعني في زمن محدد.

فيمكن لي تقول لكم أولا، غادي نبدأ بتساؤلكم الأخير بخصوص الأخطاء الطبية، ليس دفاعا عن الأطباء، ولكن حقيقة كاين هناك أخطاء طبية، ولكن باش تقولو بأن كاين هناك نزيف أو لا كاين هناك ظاهرة تتفايحش، يعني صعب علينا أننا نقبسو، لماذا؟ لأننا نتعرفو على أن الخطأ الطبي باش يثبت خص يكون حقيقة إما إهمال إما... وأن تثبت العلاقة ما بين الضرر

والتذكير بأن الأوضاع الصحية داخل بلادنا باقية في وضعية إلى حد ما يعني متأزمة، وخصوصا التفاوت ما بين الجهات وما بين المجالين، المجال القروي والمجال الحضري.

فإلى حد الآن إذا سقت لك مثال، السيدة الوزيرة، في إقليم شفشاون وفي بعض الجماعات ديالها، جماعة بني أحمد الشرقية وجماعة بني أحمد الغربية وجماعة المنصورة وجماعة واد الملحة وغيرها من الجماعات، فهنا كينطبق هاذ السؤال ديالنا وهاذ الجواب ديالنا، أي الجوهر ديال النقص الحاد، لا في البنيات التحتية، لا في الوسائل الطبية ولا حتى في الموارد البشرية.

تصوري، السيدة الوزيرة، ما كلكاوش أحيانا حتى الممرضة أو المولدة اللي كنتستقبل ذاك المرأة اللي هي حاملة، واللي هي بين الحياة وبين الموت، وأحيانا هاذوك المستوصفات ما كيتوفروش على التجهيزات ديال العلاج. بالإضافة إلى أشياء أخرى أو المنظومة العامة الصحية، السيدة الوزيرة، نحن نطالب بأن على الحكومة أن تعد ميثاق وطني حول المنظومة الصحية اللي غادي يجمع كاع ذيك الشئ اللي تطرقت له في الجواب، وكاع ذاك الشئ اللي كنا درسناه في لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، من بينها ذاك الهيئات الاستشارية في المجال الصحي، ككين يزاف ديال الأمور اللي خصها الإصلاح واللي خصها تدار.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المستشار، السيدة الوزيرة، هل من رد؟ إذن باسم المجلس أشكرك على مساهمتك في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الوحيد الموجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة حول سياسة الحكومة تجاه فئة الشباب، فليفضل أحد السادة المستشارين أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة. الكلمة لكم فريق الأصالة والمعاصرة من أجل شرح السؤال المتعلق بسياسة الحكومة تجاه فئة الشباب.

المستشار السيد علال عزويوني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الأخت المستشارة،

الإخوة المستشارين،

يعتبر قطاع الشباب محورا أساسيا من المحاور السياسية التنموية ببلادنا لأنه يتوجه إلى فئة مهمة داخل النسيج المجتمعي المغربي، وهو الأمر الذي يقتضي امتلاك رؤية واضحة لمختلف المتطلبات والانتظارات التي يعطيا شبابنا أهمية قصوى، تراعي التطور المستمر الذي تعرفه هذه الفئة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وكذا القيام بتشخيص حقيقي ودقيق لوضعيتها والمشاكل التي تعاني منها، وكذا معرفة حاجياتها المتزايدة وتحديد

وما بين التصير ديال الطيب.

ويمكن لي نقول لكم على أن الأطباء بنفوسهم يعني واعين بهاذ الإشكالية اللي الآن هي مطروحة في بلادنا، وكاينة إشكاليات كذلك اللي هي قانونية، ويوم الجمعة -إن شاء الله- نقابة الأطباء ديال القطاع الحر منظمين واحد التظاهرة حول هاذ الموضوع بالضبط، ومشاركة معنا كذلك وزارة العدل باش نوضعو حقيقة لبنات أساسية ديال القانون ديال المسؤولية في هاذ المجال وديال الخطأ الطبي.

غير اللي بغيت نقول بأنه الأوضاع الصحية خصها نبدأو، اهضرنا على المستعجلات، راه ككين هناك حقيقة واحد المجهود كبير اللي بذلناه، ولكن قلم هناك تزايد العدد ديال المرضى على المستعجلات، صحيح، لماذا؟ لأنه هذا في نظام (RAMED) غادي يجي يحدد هاذ الشئ، هاذ الشئ هو اللي قننا به في جهة تادلة-أزيلال، واللي أعطى نتائج جد ايجابية، هو مسلك العلاجات، لأن رجعنا أي واحد فينا ملي تيكون عنده شي مرض كيفما كان الحال تيمر عبر الاستعجلات، ولو أن الحالة ديالو الصحية لا تقتضي أنه يمر بمصلحة المستعجلات، وذاك الضغط اللي ككين على المستعجلات هو اللي يجعل صحيح على أن الجودة تنزل.

كذلك بالنسبة للخريطة الصحية اللي هضرتو عليها، السيد المستشار مشكور حضر معنا في اللجنة اللي درست القانون حول الخريطة الصحية والعرض الصحي للعلاجات في بلادنا اللي هي غادي تيجي، اللي صوتت عليها غرفتم الموقرة، واللي صحيح غادي تيجي بقوانين اللي غادي تتركس وغادي تجبر على أنه يكون هناك توزيع عادل، لا ديال الموارد البشرية، لا ديال التجهيزات، لا ديال المستشفيات، عبر جميع التراب الوطني.

يمكن لي نقول لكم على أنه الآن تقريبا على أن ككين هناك توزيع على صعيد البنيات، صحيح، ولكن ككين هناك باقي نقص كبير، تقولو ونعترفو به، على صعيد الموارد البشرية، اللي كيف قلت سابقا أننا درنا واحد المجهود كبير باش نقلصو من هاذك العدد.

بالنسبة للصحة القروية، كنا نظمنا ووضعنا واحد الإستراتيجية خاصة بالعالم القروي باش نجيبو لها الأجوبة الملائمة اللي باش ما يكونش هناك واحد الفوارق الكبرى ما بين العالم القروي والعالم الحضري.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة إذا كان هناك رد على التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد محمد طريش:

شكرا السيدة الوزيرة على ما تفضلتم بالإجابة عنه، لكن جوهر سؤالنا لا يرتبط أساسا أو فقط بالأخطاء الطبية، لقد سبق وأن ناقشنا في هذا الموضوع في اللجنة، وثمن في القانون اللي هو صادقنا عليه في البرنامج المتعلق بالولوج إلى العلاجات، إنما ما يهمننا من هذا السؤال هو التذكير ثم

وزير والسيد الوزير الأول أيضا، اشتغلوا على خلق أول مناظرة للشباب التي شارك فيها 1200 مشارك، منهم 830 شاب وشابة في مختلف أقاليم المملكة، من بعد ما التقينا ب 4000 شاب وشابة، ودرنا دراسة مع 2000 شاب وشابة، واشتغلنا لمدة 3 أيام على 6 محاور مهمة:

المحور الأول هو الدعم السوسيو اقتصادي للشباب؛

الثاني هو محور الصحة والحفاظة على البيئة؛

الثالث هو الترفيه والثقافة والسياحة؛

الرابع هو المواطنة والقيم؛

الخامس هو التربية والتكوين؛

والسادس هو السياسة والدبلوماسية الموازية والعمل والاشتراك السياسي للشباب.

في هذه المناظرة تم التوقيع على 10 اتفاقيات شراكة في عدد من المجالات التي تم قضايا واهتمامات الشباب، وأهمها قضية التشغيل وقضية الصحة، وهما الاتفاقيات هم اتفاقيات على 5 سنوات، التي المبلغ المالي ديالهم هو 7 مليار ديال درهم.

واليوم تنصلو لواحد المرحلة التي هي مهمة، هو أنه درنا التشخيص، وعندك الحق لما تقول بأنه كين إيجابيات وسلبيات، ودابا خصنا نشغلنا على التفعيل ديال هاذ التشخيص، وأظن بأنه في مدة سنتين للوصول إلى هذه النتائج هي نتيجة التي هي الحمد لله - حسنة، التي ابقي الآن هو الوقت الكافي باش نفعلو هاذ الإستراتيجية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة من أجل التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد علال عزوي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيد الوزير باسم فريق الأصالة والمعاصرة على عرضكم وجوابكم الصريح والمتميز بالصرامة، ومدى اهتمامكم بقطاع الشباب الذي يمثل 65%، كما جاء على لسانكم والجميع يعرفه، ونعتبره من الأوراش الكبرى التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة نصره الله، ومدى اهتمامه الكبير الذي يوليه صاحب الجلالة لهذه الفئة من الشباب المغاربة، وطموحنا كذلك نحن في الأصالة والمعاصرة تنقلو على الحلول والوسائل التي يمكن ندموها ونعطيوها كاقترح للوزارة ديالكم.

في الواقع خص يكون كلشي مشارك، لا حكومة ولا أحزاب ولا وزارات ولا جمعيات ولا مجتمع مدني، نقلبو على الحلول التي يمكن تدعم الرياضة، وتطويرها أصبح من اللازم إشراك القطاع الخاص لبناء مجموعة من الملاعب أو مركبات تشتمل على جميع الرياضات الجماعية والفردية، كمدارس

الأولويات والتدابير الكفيلة بتأطيرها ومساعدتها على استغلال الإمكانيات والمواهب التي تزخر بها وتوجيهها الوجهة الصحيحة التي تعود بالنفع عليها وعلى بلادنا.

إلا أن سياسة الحكومة تجاه هذه الفئة لم تراعي الحجم المطلوب لانتظارات الشباب المغربي، الذي أصبح اليوم وأكثر من أي وقت مضى محتاجا إلى التحصين والرعاية والتأطير، وذلك من أجل حمايته من كل مظاهر الإحباط واليأس وانسداد الأفق.

ولذلك، نسألكم، السيد الوزير:

- أين تتجلى سياستكم الحكومية اتجاه فئة الشباب؟

- وما هي الإجراءات والتدابير التي تنوون القيام بها من أجل تأطير هذه الفئة ورعايتها وتحسينها ودفعتها إلى المساهمة في التنمية الشاملة لبلادنا؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة للإجابة على السؤال.

السيد منصف بلخياط، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أولا، أريد أن أشكر السادة المستشارين المحترمين على الاهتمام بهذا السؤال المهم لأن شريحة الشباب في المجتمع الوطني تعتبر شريحة مهمة بالنسبة للحكومة، حيث 65% من المجتمع اليوم عنده أقل من 40 سنة.

ثانيا، منذ سنتين وتولي المسؤولية على هذا القطاع، بكل صراحة كل يوم ننشغلنا في هذا الإطار، وأول حاجة التي اشتغلنا عليها هو العمل على دراسة باش نفهمو أشنو هي متطلعات الشباب، لأن آخر دراسة التي كانت في هذا الميدان كانت سنة 2000، ودازت 10 سنوات قبل ما نديرو الدراسة.

بعدها خرجت نتائج الدراسة، عرفنا بأنه كين احتياجات مهمة بالنسبة للشباب في المجتمع المغربي، وأنه وقعت تحولات كثيرة وعميقة متعلقة بالحياة اليومية للشباب ومتعلقة أيضا بخلق شريحة جديدة من الشباب، التي هما شباب ما بين 18 و30 سنة، والتي يعتبرون 6 مليون ديال الشباب، والتي بكل صراحة الدولة ووزارة الشباب والرياضة ما عندها حتى شي خدمة لهاذ الشباب.

بناء على هذه النتائج، يمكن لي قول بأنه 72% من الشباب المغربي هو متفائل أو جد متفائل بالنسبة لحياته في المغرب، وكاين عدد من النقط التي هي إيجابية وكاين أيضا عدد من النقط التي هي سلبية والتي الحكومة خصها تشتغل عليها.

بناء على هذا وزارة الشباب والرياضة والحكومة، حيث أنه شارك 18

رياضي في الأحياء، هاذ المركب الرياضي في الأحياء، الشباب والعائلات بدأوا يتدخلوا له وتبولوجوا له بواحد الثمن اللي هو ثمن صغير، بهاذ المداخل دخلنا شباب وخلقنا فرص عمل، وبهاذ الفرص العمل كاي واحد خلق حياة في المركب اللي تيجيب المواطنين والمواطنات تيزيدوا، خاصة النساء اللي ابدوا تيجيو بكثرة، حيث 27% ديال المواطنين اللي تيجيو هم من النساء اللي تيديروا الرياضة لأول مرة في حياتهم، باش إن شاء الله لما عاود يولنوا وليدات عاود ثاني يعطيهم حب الرياضة ونخلقوا مجتمع رياضي. بالنسبة للتصنيف اللي أنت تقترحه، احنا غادي ناخذوه بعين الاعتبار، حيث أنه اليوم مع الافتتاح ديال عدد كبير ديال المركبات، أظن أن مقترح بحال هذا يمكن له يجي بفائدة جيدة بالنسبة لجميع الشباب في الأحياء. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وشكرا على المساهمة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول تقييم نمط امتحان البكالوريا، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، عبد الحميد السعداوي، محمد فضيلي، عبد الحميد كوسكوس، عبد الله أبو زيد، فليتنفضل أحد السادة المستشارين، السي عبد الرحيم العلافي.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تم أمس الإعلان عن نتائج امتحانات البكالوريا لهذه السنة، والتي كانت مهمة بالمقارنة مع السنة المنصرمة، إلا أنه من المؤسف جدا أن مستوى التلاميذ يزداد سنة بعد سنة تراجعاً، ويساهم في ذلك نجاح التلاميذ في مختلف المستويات بمعدلات ناقصة، كما أن اعتماد نقط المراقبة المستمرة في حدود 25% أدى إلى البحث عن خدمات للحصول على نقط منتفخة بشتى الوسائل، وبالخصوص انتشار اللجوء إلى دروس الدعم بالبيوت بطريقة شاملة، لم يعد يستثنى منها أحد، لا طلباً للمعرفة والعلم ولكن تأكيداً لما سلف ذكره.

ويؤكد هذا الأمر التباين الفائق بين النقط التي يحصل عليها التلاميذ في الامتحان الوطني وتلك المحصل عليها في المراقبة المستمرة، كذلك اعتماد الامتحان الجهوي في السنة الأولى بكالوريا مواد لا صلة لها بالتوجه الذي اختاره التلميذ، مثل: العربية، الفرنسية، التربية الإسلامية، الاجتماعيات بالنسبة للعلميين. وهذا لا يساعد على معرفة قدرات التلاميذ في التخصص الذي اختاروه، بل قد يحول دون حصول التلاميذ على البكالوريا في حالة

معترف بها.

هاذ المجموعات ديال الأوراش، أعتقد أنها تكون عندها دفاتر تحملات تتاشى وطموحات الجميع بشراكة مع وزاراتكم والأطر ديالها والتوجيه والتأطير ديال هاذ المنتديات وهاذ الملاعب، فتح فرص للجمعيات للولوج لهذه الملاعب ديال الخواص بأثمنة رمزية التي نعتبر أن الجمعيات لها خزان كبير من الشباب الموهوبين، ومن هنا يصبح الجميع يساهم في فرص شغل، لأن في هاذ المركبات غادي ندخلو أطر غادي يخدموا، الشباب غادي يخدموا، الوزارة ستضطر لأن توظف وتوجد أطر جديدة.

الأخذ بيد الفئة التي لها مؤهلات للولوج للفرق الكبرى، من هاذ المركبات أو فرق خارج الوطن، من مختلف الرياضات، وهذا يرجع بمدخيل كبيرة، لا على الخواص ولا على الجمعيات اللي هي تتقبط ذوك الدراري وتتحاول تاخذ بيدهم في القطاع الخاص، وتشجيع الشباب للولوج إليها برؤية مستقبلية وبمجموعة من الضمانات.

الضمانات: انخراط مجموعتكم على السهر بأطرها على عملية التصنيف، مثلاً، التصنيف الشرفي الفئة الأولى، التصنيف الشرفي الفئة الثانية، التصنيف الممتاز.

ويعتبر هذا التصنيف بشهادة معترف بها من وزاراتكم، اللي يمكن الشباب... من هنا تكون قد وضعنا الأصبع على الداء والإصلاح، ولنا ثقة كبيرة في كفاءتكم، السيد الوزير، في هذا الاقتراح الذي نعتبره اقتراحاً يتاشى والمشاريع الكبرى التي ...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير هل لكم الرد على التعقيب؟ السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد المستشار على الاقتراح. بالفعل الوزارة اليوم تشتغل على اقتراحات بحال هذا اللي تقدموه اليوم، حيث تم إحداث جبل جديد من المؤسسات الشبابية، مراكز في خدمة الشباب، مراكز العطل والترفيه، مراكز التكوين النسوي، لمواكبة الاحتياجات المتنامية للشباب، والوزارة على استعداد لتوفير 50% من التكلفة الإجمالية لهذه المشاريع.

ولكن اللي هو مهم في الاقتراح ديالك، السيد المستشار، هو أن الوزارة اليوم بدأت تحدث المراكز السوسيو رياضية للقرب المندمجة اللي هي مركبات في الأحياء، والحمد لله يمكن لنا نقولو بأنه المشروع نجح، حيث أنه في سنة ونصف فقط تم خلق المشروع، من بعد ما خلقنا المشروع تم فتح 25 مركب، وتم توقيع 400 اتفاقية مع الجماعات المحلية، اللهم لك الحمد، واللي هو مهم هو أنه 157 هي في طور البناء و80 غادي تحل من هنا إلى أكتوبر إن شاء الله- في نطاق الاقتراح ديالك.

لماذا الاقتراح ديالك؟ لأن هاذي من فكرة امشينا وخلقنا واحد المركب

مصلحة هاذ البلاد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وسننتقل إلى السؤال الموالي بعد شكري للسيد الوزير على هذه المعلومات وشكري له على المساهمة.

ننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول الحوار السياسي في الإعلام العمومي، فليفضل أحد السادة المستشارين أعضاء فريق التحالف الاشتراكي، السيد رئيس الفريق تفضل.

المستشار السيد العربي خربوش:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

كما قد وضحنا إليكم هذا السؤال في السنة الماضية أي قبل ظهور التحولات التي شهدتها بلادنا في الشهور الأخيرة وما عرفته من مواكبة إعلامية، خاصة خلال حملة الاستفتاء على الدستور.

وكنا لاحظنا في السؤال الأصلي أن الإعلام العمومي لا يساهم بشكل كافي في الحوار الوطني حول القضايا الكبرى المطروحة على بلدنا، خاصة على مستوى البرامج السياسية والحوارية، وسجلنا بشكل خاص تقصير القنوات التلفزية العمومية في هذا المجال، ودعونا إلى تطوير إعلامنا السمعي البصري وإلى الاجتهاد وتوسيع الحوار السياسي في الإعلام العمومي وتوسيع مساحة البرامج السياسية والحوارية لمواكبة التحولات التي تعرفها بلادنا ودينامية الحياة السياسية.

وقد جاءت الفترة الممهدة للاستفتاء الشعبي على الدستور لتؤكد أن القنوات التلفزية قادرة على إنجاز برامج سياسية وحوارية في المستوى، وإنها تتوفر على إمكانيات وكفاءات، وقد مكنت هذه البرامج، وبمشاركة كل القوى السياسية والاجتماعية فيها بكل ديمقراطية، من التواصل بشكل جيد مع المواطنين، وسجلت قنواتنا التلفزية نسبة مشاهدة عالية، وهو ما نهنتكم عليه، السيد الوزير، ونهنت قنواتنا التلفزية والإذاعية.

وقد أثرت هذه الدينامية الإعلامية على اهتمام المواطنين بالشأن السياسي، وهو ما ساهم في ارتفاع نسبة المشاركة في التصويت على الاستفتاء. ونساءل، السيد الوزير، عن مدى استمرار هذه الدينامية الإعلامية تحضيراً للاستحقاقات المقبلة ومواكبة الحياة السياسية الوطنية بوجه عام.

وشكرا السيد الرئيس.

عدم حصولهم على نقط كافية في هذه المواد ولو تفوقوا في المواد العلمية. بناء على هذه الملاحظات المختصرة جدا، نسألكم، السيد الوزير، ما هو تقييمكم لنمط امتحان البكالوريا الحالي؟ وما هي الإجراءات التي ستتخذونها لإعادة الاعتبار لشهادة البكالوريا؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية للإجابة على السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد أحمد اخشيشن، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر

والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

في الواقع هاذ السؤال ما عندهم ازهر، لأن كون كان تقدم الأسبوع اللي داز كون يمكن النبرة اللي تكلم بها السيد المستشار تكون مستساعة بالنسبة للجميع. للأسف جاء من بعد ما أعلننا على النتائج ديال البكالوريا، واللي بينت المنحى اللي احنا فيه منذ ثلاث سنوات الآن، أي تحسن حقيقي وجذري وجوهري في منظومة الإسهاد الوطنية بكاملها، وفي هذه المحطة بالذات اللي هي محطة البكالوريا.

طبعا أنا لن أتكلم عن الانطباعات وعن الخواطر، هذا رأي كل واحد وعنده الحق يعبر عليه، أنا أتكلم من موقع المسؤولية اللي أنا فيه بالمعطيات وبالأرقام، هاذ السنة هاذي اجترنا البكالوريا ب 382.000 مترشح، بما يعني زيادة ديال 100.000 مترشح منذ أربع سنوات. هذا أشنو تعني بالنسبة للمغاربة؟ تعني بأننا الآن نحن بصدد تحقيق أحد الأهداف التنموية الأساسية وهو إيصال أكبر نسبة ممكنة من جيل معين إلى عتبة الجامعة، هذا المعطى الأول.

المعطى الثاني، أن النتائج ديال البكالوريا هي في تحسن، كما تعرف الجميع، الآن نحن في نسب نجاح تناهز 47% بعدما كنا منذ سنتين في نسب ديال 34%، أشنو تعني هذا؟ تعني بأننا أمام مردودية حقيقية، وأعتقد كل واحد في هذه القاعة وخارج هاذ القاعة اللي عنده ولد ولا بنت كندوز البكالوريا، تعني ماذا يتطلبه المجهود من أجل إيصال هاذ الإبن وهاذ الولد إلى مستوى أنه يجتاز البكالوريا.

طيب، قد يقال ولكن هاذ الشي كله بالنقط وبذاك الشي كله، متفقين على هاذ الشي كله، غادي نعطي معطى آخر، ما عنده حتى علاقة بالمغرب، هاذ السنة هاذي الطلبة المغاربة اللي اجتازوا الامتحان لولوج المدارس العليا الفرنسية، أي يتبارون مع طلبة فرنسيين، 527 فيهم اللي اجتازوا هاذ الامتحان بامتياز، بمقابل 330 السنة الماضية، إذن هاذ الأسطورة ديال المستوى، وهاذ الكلام على المدرسة المغربية بالخواطر، أعتقد بأنه لا يخدم لا مصلحة المدرسة المغربية ولا مصلحة التلاميذ ولا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السيد الوزير لكم كلمة للإجابة عن السؤال، تفضلوا.

السيد خالد الناصري، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي أولا أن أعبر عن تشكراتي للفريق المحترم على الموضوعية التي تعامل بها مع هذه النقطة، التي كثيرا ما يتم التطرق إليها بنوع من الإجحاف، ولا أتحدث بالضرورة عن ما يقع تحت هذه القبة المحترمة، ولكن في أوساط كثيرة.

أنا يمكنني أن أهنتكم، السيد المستشار المحترم، على المقاربة الإيجابية والبناءة التي تسمح بالقول بأن هناك مجهودا كبيرا مميّزا تم بذله. وسائل الإعلام العمومية والخاصة في حاجة إلى هذه المقاربة البناءة التي عبرت عنها، السيد المستشار المحترم، ولو كتب لي أن أقدم جواب الحكومة في الوقت الذي طرح هذا السؤال، أي في مارس من السنة الماضية، لقلت لكم أن هناك أشياء مهمة تبذل وهناك مجهود للتحسين مازال قائما، أنتقل إلى يوليوز من سنة 2011 وأقول إن هناك مجهودا ملموسا يتم رصده فوق أرض الواقع.

لست في حاجة إلى أن أذكركم، السيد المستشار المحترم، بأن من المهام المحورية الأساسية المنوطة بالإعلام العمومي الإسهام في رفع مستوى المواطنة وتقديم خدمة بلورة مواطنة فاعلة، يتمكن من خلالها المواطن والمواطنة من الإلمام بقضايا المجتمع ومن أن يدلو بدلوهم في تحسين ما يجب تحسينه من خلال الانخراط البناء الوطني والمواطن في بناء المجتمع الجديد، والذي لا شك أن التصويت الرائع الذي كان مناسبة للشعب المغربي أن يقول رأيه في المقاربات المؤسسة الجديدة للمؤسسات وللعمل السياسي في المغرب من خلال التصويت على الدستور، كان محطة مميزة، تبرز بأن هناك ما يتم تحقيقه فعلا.

ولا شك أن الدور الذي لعبه الإعلام العمومي، أقولها بكل تواضع، الدور الذي لعبه الإعلام العمومي، لعب دورا حاسما من موقعه في رفع مستوى المشاركة، لأن كل من يقدم رأيه للرأي العام إلا وهو في حاجة إلى أن يتدخل الإعلام في كل فصوله، الإعلام العمومي، الإعلام الخاص، الإذاعة، التلفزة، الصحافة المكتوبة، الجميع عليه أن يقدم خدمة لتبرز الأمور بكل جلاء أمام المواطن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، لكم الكلمة السيد الرئيس في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

أولا أشكر السيد الوزير على الإجابة دياالو، وتؤكد على ما ذكرناه في سؤالنا، ألا وهو الإعلام العمومي والسمعي البصري والإعلام المكتوب أن يواكب المحطات المقبلة حتى يساهم الجميع لتكون انتخابات مقبلة شفافة وديمقراطية، ولهذا نريد من هذا المسار أن ينهض بشعبنا وبلدنا المغرب. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

أنا أؤكد بأننا متفوقون وعلى نفس الخط، على الإعلام العمومي أن يستمر في عملية النهوض بالدور الذي يقوم به، هذا أولا. وأعطيتكم بعض المعطيات، لا بأس أن أذكر بها، صدرت ليس عن الحكومة ولكن عن الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، حيث أبرزت بأنه غير في هذه الفترة الأخيرة التي كان المواطن المغربي على موعد مع إعلام منفتح جدا، كمنفتح القناة الأولى كنتلقى حوار، كمنفتح الثانية كنتلقى حوار، كمنفتح (Medi1 TV) كنتلقى حوار، كمنشي للإذاعات الخاصة كنتلقى حوار، كمنشي للأمازيغية كنتلقى حوار، كمنشي لإذاعة العيون كنتلقى حوار، معنى ذلك بأن المواطن المغربي كان أمام مجموعة من الخيارات الكبيرة والكبيرة جدا.

بعض الأرقام السريعة:

- غير المجتمع المدني في هذه العشرة أيام الأخيرة دياالو الحملة الاستثنائية، 23% من الحصص الزمنية كانت للمجتمع المدني، بما يسمى نفسه 20 فبراير؛

- الأحزاب السياسية: 24%؛

- النقابات: 4,7%؛

المنظمات الوطنية: 14%.

علما أن عدد التدخلات التي همت القضايا المرتبطة بموضوع الاستفتاء، وما يحوم حولها من إشكالات وطنية كبرى، تطلب أثناء هذه الفترة من 17 إلى 30 يونيو: 236 ساعة في الإعلام العمومي والإعلام الخاص، الإذاعات الخاصة: 236 ساعة، معنى ذلك في 13 يوم بمعدل دياالو 18 ساعة يوميا دياالو الحوارات وديالو النقاشات وديالو الإذلاء بمجموعة من الآراء، معنى ذلك أن هناك خزان من الإمكانيات تتوفر عليها قنوات القطب العمومي، عليها أن تستمر وتستثمر في الاضطلاع بمهامها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا على المساهمة.

نتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية، موضوعه تنمية السياحة في المناطق الداخلية، الكلمة لأحد السادة المستشارين أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عزيز البار:

السيد الرئيس، وللأسف كان السيد الوزير خصو يحي من قبل، اليوم ها أتم أستسمح، السيد الرئيس، بأن بكل احترام سوء التسيير ضيعتو لنا الوقت الكثير ودابا هاذ الشي ما غاديش يدوز في المباشر.

تلعب السياحة دورا محوريا في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها المهمة في الناتج الداخلي الخام وكذا في خلق مناصب شغل لعدد كبير من المواطنين. وفي هذا السياق، تبرز ضرورة تنمية المناطق السياحية الداخلية وإعطائها المكانة اللائقة بها ضمن مكونات نشاط سياحي في بلادنا نظرا لما تقوم من دور كبير في جلب السياح الذين يفضلون السياحة بهذه المناطق، خاصة الجبلية منها نظرا لطبيعة هذا المنتج.

في هذا الصدد، نسجل التهميش والإقصاء الذي تعرفه منطقة تودعة بإقليم تغير بالرغم من كونها تعتبر من المناطق السياحية الجد خلاية ببساطتها وتقاؤها، والتي حصلت على ميدالية ذهبية في 1990، كذلك ميدالية ذهبية على برنامج أعدته الإذاعة الوطنية المغربية بمصر، ولكن مع كامل الأسف لم تعط لها القيمة التي تستحقها.

نسجل كذلك إقصاء إقليم تازة من مندوبية وزارة السياحة، رغم ما تزخر به هذه المنطقة كذلك من مواقع سياحية جبلية هامة، كباب بودير، بوشفاة، دائرة واد أمليل، العين الحمرا بدائرة أكول وعين عوكا، كذلك بويلان محطة الترحلق على الجليلد بدائرة تازة.

كما لا ننسى جهة فاس-بولمان بالعموم وفاس المدينة العتيقة بالخصوص التي حاليا تعيش أمام تراكم الأزمات في مختلف الأزقة والشوارع، وهذه نقطة من النقاط التي تعرقل مجهوداتكم، السيد الوزير، الختيئة للنهوض بالقطاع السياحي.

وفي هذا النطاق وللأسف نكن كل الاحترام والتقدير للسيد الوزير والمكتب الوطني للسياحة بالعمل المجهود، ولكن ملي تترجعو ونرجعو للمجلس، لأن لا يمكن لكم تعملوا بوحكم، احنا في فاس عندنا رئاسة مجلس المدينة اللي هي كتنصب على المواطنين، وبالتالي تتدير المشاكل العظمى، وبالتالي حتى المواطنين البارح سياتهم بأنهم وسخ، علاش؟ لأنه ناضوا كخوتوا على الأزمات دياهم، واليوم واحد بكل احترام من أحد المستشارين قال بأن المواطنين اتهمهم ربما بالبرباطة. إذن هذه أمور اللي تتسوء للسياحة بالخصوص والمواطنين ككل هم اللي تيخلصوا.

وشكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد ياسر الزناكي، وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

باش نبقي في قلب السؤال اللي كيتطرح علي والذي يتعلق بالسياحة الداخلية.

أولا في إطار النهوض بالسياحة في المناطق الداخلية باعتبارها مردودا اقتصاديا واجتماعيا مهما، فضلا عن دورها في التعريف بخصوصيات بلادنا البيئية والثقافية والتراثية، عمل القطاع السياحي على وضع مخطط فضاء للاستقبال السياحي لتنمية السياحة الجبلية والقروية، والهدف منه خلق مدارات سياحية موضوعاتية من شأنها جلب الاستثمار في مجال الإيواء والمطاعم وتسهيل تسويق المنتوجات المحلية.

قد تم اعتماد مخططات ومشاريع تهم العديد من جهات المملكة منذ عدة سنوات، موزعة حسب الفضاءات التالية:

- فضاء الاستقبال السياحي بالريف، وتشمل هذه الخطة: شفشاون، الحسيمة وتازة ووزان؛

- فضاء الاستقبال السياحي الأرز، وذلك في الأطلس المتوسط، حيث يتم تطوير هذه الفضاءات باستغلال نقط الاستقطاب المتمثلة في غابات وبحيرات إفران وصفرو والحاجب وبولمان وخنيفرة؛

- وكذلك فضاء استقبال السياحي بالأطلس الكبير، ويتألف من فضاء الاستقبال السياحي الأطلس الكبير الأوسط في إقليمي أزبال وبنو ملال، وفضاء الاستقبالات السياحي الأطلس الكبير الشرقي في مرتفعات إملشيل وفضاء الاستقبال السياحي الأطلس الكبير الغربي، الذي يغطي أقاليم الحوز وشيشاوة؛

- فضاء الاستقبال السياحي السهل الأطلسي، ويشمل جميع فضاءات الاستقبال السياحي في المناطق التي تمتد من العرائش إلى آسفي؛

- كذلك فضاء الاستقبال السياحي بالصحراء والواحات، وتضم ورزازات وزاكورة والراشيدية وفكيك وكلميم وطاطا؛

- فضاء الاستقبال السياحي أركان، وتمثل في فضاءات إدوتنان وشتوكة أيت باها وتارودانت وتزيت والصويرة وسيدي إفني؛

- فضاء الاستقبال السياحي الصحراء الأطلسية، ويتعلق الأمر بفضاءات الاستقبال السياحي التي يمكن تطويرها في الأقاليم الجنوبية على الساحل الأطلسي، ابتداء من طانطان؛

- وأخيرا فضاء الاستقبال السياحي الشرق وبنو يزاسن، ويتم تطوير هذا الفضاء في السعيدية والناظور ومناجم جرادة وكركيف.

راه ما كاينش المباشر، اعطينا شوية ديال الوقت، السيد الرئيس، راه ضيعتنا في الوقت.

السيد رئيس الجلسة:

غير ابغيتك انت تدير حسن التسيير، ابغيتك انت تبدا بحسن التسيير، عفاك، وتنضبط بالوقت عفاك.

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة إذا كان لديكم تعقيب، السيد الوزير لكم الكلمة. لا، لا، السيد المستشار، الله يخليك، دير حسن التسيير انت وانضبط مع الوقت، ما عندكش الكلمة، السيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة للرد على التعقيب.

لكم الكلمة السيد الوزير، السيد الوزير لكم الكلمة وأرجو عدم تسجيل كل ما صدر من السيد المستشار المحترم ومسحه من المحضر. الكلمة لكم السيد الوزير، شكرا.

كديرو المرونة وأتم تعتبرونها سوء التسيير، هذا هو التسيير الحقيقي، اجلس مكانك وتنطلب مسح ما صدر عن المستشار المحترم من المحضر وبصفة رسمية، أمر بمسحه.

لكم السيد الوزير للرد على المتكلم.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

أنا ما عنديش إضافات، متفق بأن البنية التحتية، وخصوصا النظافة من أهم الحاجات اللي كتشجع وكتعزز السياحة، خص مجهودات تبذل، ما يمكنلش ندخل لأن هذا موضع آخر.

أنا غير بغيت أطمئن السيد المستشار بأن ولو خص الأمور تتحسن، مدينة فاس كتبقي من أحسن الوجهات السياحية في بلادنا، وبأن العديد من السياح اليوم إذا اهضرت لهم على فاس تيهضروا عليها بكل حب وبكل استعجاب، وما كيشوفوهاش كزيلة، يمكن لنا نتحدثو باش نحسنو الأمور ديالنا، ولكن ما شي لازم تنصبو عليها. فاس كتبقي وجهة جميلة ومحترمة وكتمثل الثقافة المغربية، وأحسن نذكروها بطريقة أخرى. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير شكرا على المساهمة، ومنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية حول إدماج قطاع الصناعة التقليدية في نظام المواصفات. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

هذا، ويعمل القطاع كذلك على تطوير المنتجات السياحية ذات الطابع المحلي بالمناطق الداخلية، من قبيل الصيد والقنص السياحيين، والقفز بالمظلات... إلخ، وذلك في خطوة نحو تحقيق المزيد من التنمية السياحية والتنمية السوسيو اقتصادية بهذه المناطق. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السيد المستشار لكم الكلمة في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عزيز البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

حقيقة دابا حاليا ما كاينش البث المباشر وللأسف. على كل، السيد الوزير، كما نوهنا بكم وقلنا بأن كنديروا كل ما في جهدكم، حقيقة هاذ الجواب مهم، ولكن ما تخليونيش تقول بأن هاذ الجواب جواب كلاسيكي، لأن جل الأجوبة ربما تتجي في نطاق هاذ المناطق، وربما تتقول بعض المناطق ما تيكونش ربما الجواب مباشرة على المناطق اللي تنشيرو لها هذه من جهة.

من جهة، اسمحو لي، السيد الوزير، باش نوضح لكم خاصة بعض المشاكل في القطاع السياحي اليوم اللي ما تيمكش لكم تتحملوا المسؤولية ديالها وحدكم، كوزارة السياحة، لأن الأمر يتعلق بالمشاكل المترتبة عن التدابير الحكومية ككل.

وفي هذا النطاق، النهوض بالنطاق السياحي متعلق بواقع المدن المغربية والظروف اللي تتعيشها، خاصة ما يرتبط بالخدمات طبقا للمهنية والبنية التحتية من ترصيف ومجال أخضر ونظافة وغيرها، إذن الحكومة كلها تتحمل المسؤولية في هذا الشأن.

وفي هذا الصدد، تنتوقف على المشاكل اللي كتعيشها مدينة فاس باعتبارها إحدى المدن السياحية الكبرى بامتياز، حيث تتجمل من المسؤولين ديال المدينة عن التدبير المحلي بمثابة مزيلة بسبب تراكم الأربال المرتبطة، كما أشرت، وهنا على سبيل المثال في دورة البارحة ملي الناس، احنا كعرفو، السيد الوزير، بأن السياحة مرتبطة بالبنية التحتية وبالخدمات.

وفي هذا الشأن، السيد الوزير، السيد الرئيس، مدينة فاس، وللأسف تتحشم، وربما أنا تفضل والله سبحانه وتعالى راه مع هذه المدينة العتيقة ومع هاذ فاس، اللي ربما ما مدوزش هاذ البث المباشر، لأن المدينة، لا من أرفة ولا من شوارع سياحية ولا (circuit touristique)، السيد الوزير، كله حاشاكم مزيلة، يعني حتى مولاي إدريس، حتى القرويين، حتى الشوارع، يعني الجبولة ديال الأرفة.

على السؤال، تفضلوا.

السيد محمد الناصري، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السادة المستشارون المحترمون،

قدرتي هو مثل قدر السيد المستشار، فلن أنعم مثله بالمرور في شاشة التلفزة، ولكن على كل حال ملاءمة الخريطة القضائية هو موضوع حقيقة يورق مضاجعنا، واهتمنا به بصفة جدية لأنه يطرح نفسه باستمرار، وتسعى الوزارة إلى العمل على إيجاد نوع من التطابق لتقريب القضاء والإدارة من المتقاضين.

فعلى إثر التغييرات التي عرفها التقسيم الإداري، والذي لا نستشار بشأنه في السنوات الأخيرة، وما نتج عن هذه التغييرات من إحداث لأقاليم جديدة أو انتقال بعض الجماعات الحضرية أو القروية من عمالات وأقاليم إلى عمالات وأقاليم أخرى أو حذف أو إحداث بعض الجماعات، هذه الوضعية الجديدة انعكست على التنظيم القضائي للمملكة بنقل الاختصاص القضائي لبعض الجماعات التي شملها التغيير من دوائر نفوذ محاكم ابتدائية إلى دوائر نفوذ محاكم أخرى، ونفس الشيء بالنسبة للمراكز القضائية التي عرفت هي الأخرى تحويل تبعيتها من دوائر نفوذ محاكم ابتدائية إلى محاكم أخرى.

فذلك، ولتجاوز هذه الوضعية، وتحقيقا للانسجام بين التقسيمين القضائي والإداري للمملكة، تم إعداد مشروع مرسوم بتغيير الجدول الملحق بالمرسوم رقم 2.74.492 بتاريخ 16 يوليوز 1974 كما وقع تغييره وتتميمه، وتم توجيه مشروع مرسوم الملاءمة إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 29 يونيو المنصرم.

أتمنى أن يمر النص في الأجل القريب، ونكون بذلك قد استجبنا لطلب السيد المستشار وإن لم تكن قد مررنا بشاشة التلفزة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، السيد رئيس الفريق الاستقلالي لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس. وكذلك الشكر موصول للسيد الوزير على اطلاعنا على المستجد في هذا الميدان، وكذلك اعتناء الوزارة بالخريطة القضائية انطلاقا من المعلومات الذي أساقها السيد الوزير.

ولكن، السيد الوزير كذلك، بالإضافة إلى ما جاء على لسانكم، أعتقد أن ما تضمنه الدستور الجديد من إلزامية نهج الحكامة الجيدة وكذلك التدبير الجيد، أعتقد أنه آن الأوان لإعادة النظر في الخريطة القضائية من حيث عدد القضايا المعروضة وكلفة الملفات وكلفة جميع المحاكم، بحيث أن هناك عدد كبير، لا أقول عدد كبير، ولكن عدد من المحاكم الإستثنائية والابتدائية التي

المرونة ديالكم السيد الرئيس في التساهل مع الإخوان المستشارين في الأسئلة خلاتنا نرحم من السؤال ديالنا ومن البث، وبالتالي نؤجل هذا السؤال للأسبوع المقبل.

السيد رئيس الجلسة:

فلكم ذلك، طبقا للقانون سيؤجل هذا السؤال.

السؤال الأخير المبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة، موجه إلى السيد وزير العدل حول ملاءمة الخريطة القضائية مع التقطيع الإداري. الكلمة لأحد السادة المستشارين أعضاء الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الزميلة والزملاء،

أنا دائما قدرتي أن أكون في آخر الجلسة ومع السيد وزير العدل، ولكن نظرا للتقدير الذي نكنه للسيد الوزير، أنا لن أرجئ سؤالي، وإكراما للسيد الوزير الذي حضر، والمهم هو أن أوصل رسالة الفريق إلى السيد الوزير، هذا هو المهم، وأن نرى تجاوبا على أرض الواقع.

مفاد السؤال، السيد الوزير المحترم، أن بلادنا قد عرفت تقطيعا إداريا على مستوى الإدارة الترابية، وذلك بإحداث عدة عمالات وأقاليم جديدة، أما بالنسبة للخريطة القضائية فأعتقد، إذا لم أكن خاطئا، أنها لازالت على أساس التقطيع الإداري القديم، وبطبيعة الحال نعتقد أن هذا يطرح عدة إشكاليات، من أهمها: ملاءمة الخريطة الإدارية، وخاصة على مستوى النيابات العامة، والضابطة القضائية من درك وشرطة، الشيء الذي يخلق شيئا ما من الارتباك نظرا للتباين فيما يخص الاختصاص الترابي والاختصاص على مستوى الخريطة القضائية.

وبطبيعة الحال، هذا لا يعني أن ليس هناك مجهود جبار يبذل من طرف وزارة العدل لتحديث المحاكم ودعم سياسة القرب، وخاصة أن بلادنا مقبلة في نطاق القوانين الجديدة التي قدمتها الحكومة عن طريق السيد وزير العدل للبرلمان، وخاصة فيما يخص قضاء القرب، فيما يخص كذلك التنظيم القضائي الجديد للمملكة واعتماد القضاء الفردي، أعتقد أن هذه المسائل كلها تتطلب إعادة النظر في الخريطة القضائية من جعل ملاءمتها مع التقطيع الإداري، وذلك تسهيلا للمواطنين لولوج المحاكم.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو، السيد الوزير، ومن خلالكم نريد أن نعرف هل هناك بعض الإجراءات أو هناك ورش من أجل إعادة النظر في الخريطة القضائية تماشيا مع الملاحظات التي سبق لي أن أشرت إليها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد وزير العدل المحترم لكم الكلمة للإجابة

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار وأطمئنه بأن الرسالة قد وصلت، وأنا نشتغل في الخريطة القضائية لإدخال التعديلات الضرورية عليها والأخذ بعين الاعتبار الملاحظات القيمة التي تفضل بها السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير العدل على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة، ولنا موعد مع جلسة أخرى للتشريع بعدما سنرفع هذه الجلسة إن شاء الله. إذن أشكر الجميع، ورفعت جلسة الأسئلة الشفوية.

أبانت عن ضعف أدائها على أرض الواقع وكلفتها جد عالية، بينما هناك محاكم تتطلب الدعم من حيث الأطر، الموارد البشرية، وكذلك الإمكانيات، وبطبيعة الحال هذا يتطلب في إطار الحكامة، التي أصبحت ملزمة الآن للجميع بمقتضى الدستور الجديد، أن يعاد النظر انطلاقا من الإحصائيات المتوفرة لدى وزارة العدل وكذلك حذف كل المحاكم التي أبانت عن ضعف أدائها ودعم تلك المحاكم التي تعاني من خصائص كبير. هذا ورش كبير، أعتقد أن السيد الوزير كفعل في القطاع وكإنسان ممارس هو أدري من غيره بذلك، نتمنى أن تكون رسالتي قد وصلت.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة.